جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق ومر اقبة التسيير

دور الحوكمة في تحقيق آليات التدقيق المحاسبي

من اعداد الطالبتين :

البريشي خيرة

مزواغ طاوس

تحت إشراف الأستاذ :

بن زيدان حاج

السنة الجامعية : 2022/2021

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى ريحانة حياتي وبهجتها أهدي هذا العمل المتواضع متمنيا أن تكون فخورة بي، أمي الغالية رحمها الله وإلى أروع خالة التي أعتز بها إلى من سهرت الليالي لتربيتي وتعليمي إلى من لا أستطيع رد فضلها طول حياتي وكانت لي درع أمان مرشدي وسندي في هذه الحياة، خالتي جهيدة شفاها الله وأطال عمرها، وإلى خالاتي وخالي وأبنائهم وأخوتي الأعزاء ربي يديمكن لي

مزواغ طاوس

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى ريحانة حياتي وبهجتها أهدي هذا العمل المتواضع متمنيا أن تكون فخورة بي، أمي الغالية حفضها الله، وإلى حلوى المنزل ومن يضيف له البهجة هو بتأكيد أخي صغير بارك الله فيه، وإلى جميع أهلي وأصدقائي وكل من ساندني للوصول إلى ما أنا عليه الأن.

البريشي خيرة

شكروعرفان

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاج للوصول إليه، لقوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

ولقوله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر والثناء والتقدير والعرفان بالجميل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر:

الأستاذ "بن زيدان الحاج" وأسأل الله أن يجازيه على خيره الذي لم يبخل علينا بمساعدته وتوجيهاته، كما نشكر إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين ساعدونا بما قدموه لنا من معلومات قيمة ونصائح مفيدة.

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعوة صادقة.

جزاكم الله عنا كل خير

الـفـهـرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وغرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	03-01
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة	27-05
تمهيد الفصل	05
المبحث الأول :ماهية حوكمة الشركات	06
المطلب الأول :العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات	06
المطلب الثاني :نشأة وتعريف حوكمة الشركات	08
المطلب الثالث :أهمية حوكمة الشركات و أهدافها	10
المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات	13
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات	13
المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات ومحدداتها	19
المطلب الثالث: الأطراف المعينة بتطبيق حوكمة الشركات وركازها	24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني آلية تطبيق التدقيق المحاسبي	51-29
تمهيد الفصل	29
المبحث الأول : الإطار النظري للتدقيق المحاسبي	30
المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي	30
المطلب الثاني : مقومات التدقيق المحاسبي	33
المطلب الثالث : الإجراءات الميدانية للتدقيق المحاسبي	39
المبحث الثاني: تدقيق الحسابات المزانية والتسيير	43
المطلب الأول: تدقيق الحسابات الأصول	43
المطلب الثاني : تدقيق الحسابات الخصوم	45
المطلب الثالث : تدقيق الحسابات التسيير	48
الخلاصة الفصل	51

الفصل الثالث علاقة الحوكمة بالتدقيق وآلياته	66-53
تمهيد الفصل	53
المبحث الأول :إسهامات التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات	54
المطلب الأول :دور التدقيق في تقييم نظام الرقابة الداخلية	54
المطلب الثاني :دور التدقيق في تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات	56
المطلب الثالث :إطار مقترح لتطوير فعالية التدقيق في ظل حوكمة الشركات	57
المبحث الثاني: إسهامات التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات	60
المطلب الأول: متطلبات التدقيق المحاسبي لتحقيق حوكمة الشركات	60
المطلب الثاني: التدقيق المحاسبي كآلية لتحقيق حوكمة الشركات	62
خلاصة الفصل	66
خاتمة عامة	68
قائمة المراجع	72
الملخص	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
I-01	خصائص حوكمة الشركات	10
I-02	أهمية حوكمة الشركات	12
I-03	مبادئ حوكمة الشركات	18
I-04	الأطراف المعينة بتطبيق حوكمة الشركات	25
II-01	مبادئ سلوك مهنة المدقق	34
II-02	معايير التدقيق المحاسبي	35
III-01	خصائص جودة المعلومة المحاسبية	65

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، وكذلك الافلاسات التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى في العالم مثل شركة انرون للطاقة سنة وشركة آرثر أندرسون للمراجعة سنة2001 .

ومع انتشار الشركات العملاقة و المتعددة الجنسيات في العديد من دول العالم، اتجهت هذه الأخيرة نحو رفع القيود والحواجز الجمركية لاستقطاب أكبر حجم ممكن من رؤوس الأموال و الاستثمارات، من خلال الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي أصبحت تمثل معيارا لوجود بيئة استثمارية شفافة و واضحة المعالم، و لقد أصبحت الشركات مطالبة بتطوير و تحسين أدائها و ايجاد أنظمة رقابية قوية و متطورة تمكنها من القيام بمسؤولياتها المختلفة وتساعدها على الاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية، حيث أنه رغم امتلاك الإدارة لمهارات وقدرات وإمكانيات إلا أنها لا تستطيع أن تلم بكل الجوانب المتعلقة بنشاط الشركة.

كما أن الإبقاء على المخطط الوطني في ظل التطورات الجديدة قد يزيد من مشاكل المؤسسات الاقتصادية، ويجعلها بعيدة عن المستوى العالمي، والتي في الكثير من الأحيان هناك صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام محاسبي لبلد ما خاصة إذا كان هذا النظام أقل تطورا مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر، كما تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام حوكمة الشركات، من نظام كان يعتمد على أساليب تقليدية إلىأسس وطنية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الموجهة خاصة للأطراف الخارجية ولعل أهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة من بين المدخلات الأساسية وعلى مدى صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

اكتست حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة أهمية بالغة منذ انفجار الأزمات المالية المتعاقبة وإفلاس العديد من الشركات بسبب انتشار التلاعب، الفساد ونقص الإفصاح والشفافية عند إظهار المعلومات والبيانات التي تعبر عن حقيقة أوضاع المؤسسات، وهو ما أدى إلى حقيقة نشوء الحاجة إلى وسيلة تعيد الثقة في التقارير والكشوف المالية التي تتضمن هذه المعلومات، وتضمن جودتها ومصداقيتها وذلك من خلال تطبيق الحوكمة، وكغيرها من الدول، تسعى الجزائر إلى تطبيق الحوكمة وبلوغ هذه الجودة في المعلومات التي تنشرها مؤسساتها كخطوة منها للتكامل مع الاقتصاد العالمي، ولتحقيق ذلك قامت بإعداد النظام المحاسبي المالي واعتماده بيئة محاسبية جديدة ذات مرجعية دولية تتمثل في المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من مثيلتها الدولية في إطار تحقيق الحوكمة.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن التدقيق المحاسبي أن تساهم في تفعيل حوكمة الشركات؟

1- الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم قواعد التدقيق المحاسبي ؟
- هل يمكن اعتبار التدقيق المحاسبي كأحد عناصر حوكمة الشركات؟
- كيف يمكن تطبيق حوكمة الشركات بواسطة التدقيق المحاسبي ؟

2- الفرضيات:

كإجابات مبدئية للأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يسمح التدقيق المحاسبي بتنظيم المعلومة المحاسبية وتخزين معطيات قاعدية عددية يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية.
- تقوم التدقيق المحاسبي على الرقابة على العمليات المالية والإدارية داخل الشركة مما يساهم في تطبيق حوكمة الشركات.
- يتم تطبيق حوكمة الشركات عن طريق وضع خلية خاصة التدقيق المحاسبي تسهر على رقابة أعمال الشركة المالية والإدارية.

❖ **أهداف البحث:**

من أهم أهداف دراسة هذا البحث:

- إلقاء الضوء على التدقيق المحاسبي وأهداف إعداده؛
- التعرف على أهداف الحوكمة وأهميتها ومبادئها؛
- التعرف على تأثير الحوكمة في خصائص المعلومات المحاسبية ذات الجودة؛
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي لتفعيل حوكمة الشركات؛
- معرفة مدى تطبيق التدقيق المحاسبي في المؤسسات.

❖ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية الدراسة في كون حوكمة الشركات بحاجة ماسة لتدقيق محاسبي لإعطاء مصداقية وشفافية أكثر للمعلومات المحاسبية، ونظرا للمحاولات العديدة من الدول لتبني مفهوم حوكمة الشركات لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم الشركات، ولتوضيح أهمية الإفصاح والشفافية لصدق ونزاهة المعلومات المالية، كما تكمن الأهمية في إبراز الدور الذي يمكن أن يؤديه التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات.

❖ **منهج البحث وحدوده:**

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع اختيارنا لهذه الإشكالية إلى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:

- يدخل البحث ضمن صميم التخصص.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بالدراسات في مجال الحوكمة والتدقيق المحاسبي.
- الأثر البالغ الذي يحمله التدقيق المحاسبي في ظل حوكمة الشركات.
- الرغبة في دراسة الجانب المحاسبي.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحوكمة

تمهيد:

ساهمت الفضائح المالية التي حدثت في العديد من الشركات في العالم إلى الدفع بمفهوم جديد إلى الظهور وهو مفهوم حوكمة الشركات، التي جاءت لتؤكد على أهمية استخدام التطبيقات المثلى لممارسة الرقابة والإشراف الفعال على الشركات، وتمثل بذلك الحل المناسب لمعالجة أسباب الإنهيار، والتي كان من أهم مسبباتها ضعف الرقابة الداخلية مما أدى إلى فقدان الثقة في إدارات ومجالس الشركات.

تعتبر حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا في جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من الأزمات مالية والانهيارات الاقتصادية.

حيث يعتبر مفهوم الحوكمة كأسلوب لتفادي هذه الأزمات والتقليل من حدتها من خلال الالتزام بمجموعة من الضوابط والأخلاقيات وهي ليست هدفا في حد ذاتها، لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع كمحاربة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وحماية وتنظيم مصالح كل الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.

المبحث الأول :ماهية حوكمة الشركات

لقد زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية، وعقب الانهيارات والأزمات التي شهدتها العديد من الدول، و في هذا الصدد سنقوم بالتعرف على العوامل التي أدت لظهورحوكمة الشركات، وكذا أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول :العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات

لقد تعددت الأسباب في ظهور حوكمة الشركات، حيث تتمثل فيما يلي:

أولا :نظرية الوكالة[1] :

يصف Jeansen & Meckling علاقة الوكالة بأنها عقد بموجبه يقوم شخص أو أكثر (الأصيل أو الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لإنجاز بعض الأعمال و الخدمات بالنيابة عنه، و في المقابل يفوض الأصيل الوكيل بإتخاذ القرارات.

و تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- يتميز كل من الأصيل و الوكيل بالرشد الاقتصادي و كلاهما يسعى لتعظيم منفعته؛
- اختلاف أهداف الوكيل و الأصيل إذ يسعى الأول للحصول على أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل أجر معقول بينما الثاني يسعى للحصول على مكافآت أكبر مع بذل جهد أقل؛
- بالرغم من تعارض أهداف الأصيل و الوكيل فهناك حاجة مشتركة بينهما في بقاء العلاقة أو الشركة قوية لمواجهة الشركات الأخرى؛
- اختلاف أو تباين المخاطرة التي يتعرض لها كل من الموكل و الوكيل نتيةة عدم قدرة الموكل إحكام الرقابة على أداء الوكيل و اختلاف إمكانية التوصل للمعلومات و مدى فهمها لكل منها.

حيث هناك مشكلين أساسيين للوكالة هما:

أ - **مشكلة التخلخل الخلقي** :تنشأ عندما لا يستطيع الأصيل ملاحظة و رقابة أداء الوكيل و عندما تختلف تفضيلات كل من الأصيل و الوكيل حول البدائل المتاحة للاختيار.

ب - **مشكلة التخلخل العكسي(الإختيار العكسي :)**تنشأ عند عدم تماثل المعلومات لكل من الموكل والوكيل حيث للإدارة(الوكيل)معلومات أكثر من الملاك(الموكل)، هذا ولوتوفرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع قراءتها وتفسيرها بنفس القدرة التي يتمتع بها الوكيل.

[1] عدنان حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، مصر،2007 ، ص66:

و من هنا يتعين على الموكل العمل على الحد من عدم تطابق المصالح، بتطبيق نظام تحفيزي من شأنه توفير وسائل المتابعة للتحكم في السلوكيات المضللة للوكيل، و مثل هذا المقصد يستدعي تحمل تكاليف معينة و تسمى بتكاليف الوكالة،حيث تغطي تكاليف الوكالة ما يلي[1]:

تكاليف المر اقبة :التي يقوم بها المساهمون للتأكد من أن القادة لا يتصرفون من منطلق مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين من خلال استخدام مكاتب الخبرة و المراجعة.؛

تكاليف الالتزام :وهي التي يتحملها المساهمون من أجل التزام مدير الشركة بتنفيذ التزاماته و التعويض عن عدم تنفيذه؛

تكاليف الفرصة البديلة :في حالة اختلاف المصالح مع المدير أو مجلس إدارة الشركة في الاستراتيجية المتبعة إستراتيجية غير مربحة مثلا، سوء تخصيص الموارد.)

ثانيا :الفضائح المالية.[2]

أدت الانهيارات المالية و الفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم، والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات، إلى دراسة و تحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والمحاسبي بالشركات و الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح . ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة (Enron إنرون للطاقة)، وشركة(الاتصالات Worldcom)

والشركة(الأوربية للأغذية Parmala) والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقيها .فما جاء فيقضية إنرون أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة إلا أن إدارة إنرون لم تتقيد بها، حيث غض مراجعهم الخارجي(ارثر اندرسون)الطرف عن عملية عدم التقيد وبالتالي وفي الحالتين اتبعت الإدارة ومراجعها الخارجي الأسلوب اللاأخلاقي.

وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية إلى اصدار قانون (Sarbanes-Oxeley Act of 2002) يلزم الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد و تطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات، والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال وبيئة مهنة المحاسبة و المراجعة بشكل خاص.

المطلب الثاني :نشأة وتعريف حوكمة الشركات

بعد التعرف على العوامل التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات، سنتطرق إلى تعريف حوكمة الشركات ونشأته.

1محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص- 14

[2] عدنان حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص 14

أولا :نشأة مفهوم حوكمة الشركات[1]

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة و ما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، و هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين و قواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، ففي عام 1976 قام كل من Jeanson & Meckeling بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و إبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريدواي (Treadway Commission) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات و ما يرتبط بها من منع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية.

وفي أعقاب الانهيارات المالية الكبرى لمشركات الأميركية في عام 2002 ، مثل شركة أنزون وشركة ورلدكوم التي ركز على دور الحوكمة للقضاء على الفساد المالي والإداري الذي تواجهه العديد من الشركات .

ثانيا :تعريف حوكمة الشركات

تعددت تعاريف حوكمة الشركات بتعدد كتابها و اختلاف وجهات نظرهم، و ذلك لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية و الاقتصادية و المالية و الاجتماعية للشركات، و كذا ارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف و هي المساهمين، الإدارة، مجلس الإدارة و أصحاب المصالح.

و فيما يلي بعض التعريفات المتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات:

- تعريفات حوكمة الشركات من وجهة نظر المنظمات:

أ - تعريف البنك الدولي [2] (WB) :ممارسة للسلطة السياسية، و رقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية إقتصادية واجتماعية

ب - تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : (le UNDP) ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الشركة و أعمالها، وبمفهومها الواسع تغطي الهياكا التنظيمية و أنشطة الحكومة المركزية، الإقليمية والمحلية، و البرلمان و الشركات و الأفراد التي تضم المجتمع المدني و القطاع الخاص في المشاركة بفعالية و التأثير في السياسة العامة التي تؤثلر على كافة المجتمع.

ج - تعريف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية[1] (OCED) تعتبر حوكمة الشركات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه و رقابة منظمات الأعمال، و الحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات و المسؤوليات بين المشاركين المختلفين

---

[1] ممدوح محمد العزايزة، مدى تطبيق المصارف الوطنية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص17

[2] بن ثابت علال، بن جاب الله محمد، المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص4

في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة و المديرين، وغيرهم من ذوي المصالح و تضع القواعد و الأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها و الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف و العمل على مراقبة الأداء.

تعريفات حوكمة الشركات من وجهة نظرالملاك[2]:

أ - هي مجموعة من العمليات التي يستخدمها المستثمرون لمحاولة تخفيض التشغيل، وتكاليف الوكالة المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها.

ب - عرف كل من (Coleman & Biekpe 2006) حوكمة الشركات من وجهة نظر المستثمر باعتبارها :

- ✓ الوعد بدفع عائد رأس المال المستثمر؛
- ✓ الإلتزام بإدارة و تشغيل إستثمارات الشركة بفعالية .

د -هي مجموعة من الآليات التي يستخدمها أصحاب المصالح (حملة الأسهم، الدائنون، الموظفون، العملاء والأطراف ذات الصلة) لممارسة الرقابة داخل الشركة، وعلى المديرين بالشكل الذي يضمن لهم حماية مصالحهم داخل الشركة.

- تعريفات حوكمة الشركات من وجهة نظر الإدارة [3] :

أ - هي واجبات و مسؤوليات مجالس إدارة الشركات في إدارة الشركات، و إدارة العلاقات مع حملة الأسهم ومجموعات أصحاب المصالح.

ب - هي مجموعة الآليات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين، عندما يكون هناك انفصال بين الملكية و الإدارة.

ج - حوكمة الشركات تُعنى بوضع التطبيقات و الممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة وتنظيمها بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم و السندات و العاملين بالشركة و أصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم.

د - حوكمة الشركات هي السعي لضمان إدارة الشركات بفعالية من خلال ما سبق يمكن تعريف حوكمةالشركات على أنها مجموعة من القوانين و القواعد و المعايير التي من شأنها إدارة ورقابة الشركات

من الناحية المالية و غير المالية من أجل الحفاظ على حقوق و مصالح المساهمين وكذا التخفيف من تعارض المصالح القائم بين الملاك و المسيرين للشركة.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي[1]:

---

[1] عدنان حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص13

[2] بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإداري المالي للشركات المصرية، بحث مقدم لوزارة الاستثمار مركز المديرين المصري، مصر، 2007 ، ص5

[3] نفس المرجع ، ص6

- **الإنضباط** :و يقصد به إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح؛
- **الشفافية** :و يقصد بها تقديم و إعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة؛
- **الاستقلالية** :أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات؛
- **المساءلة** :و تعني إمكانية تقييم و تقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية** :و تعني المسؤولية التي يتحملها مجلس الإدارة أمام جميع الأطراف التي لها مصلحة بالشركة؛
- **العدالة** :و تعني وجوب احترام حقوق جميع الأطراف سواء كانوا مساهمين، مسيرين أو أصحاب مصلحة في الشركة؛
- **المسؤولية الإجتماعية** :و تعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد يهتم بمصلحة المجتمع و يساهم في تطويره.

و الشكل التالي يوضح خصائص حوكمة الشركات.

الشكل رقم (I-01) : خصائص حوكمة الشركات

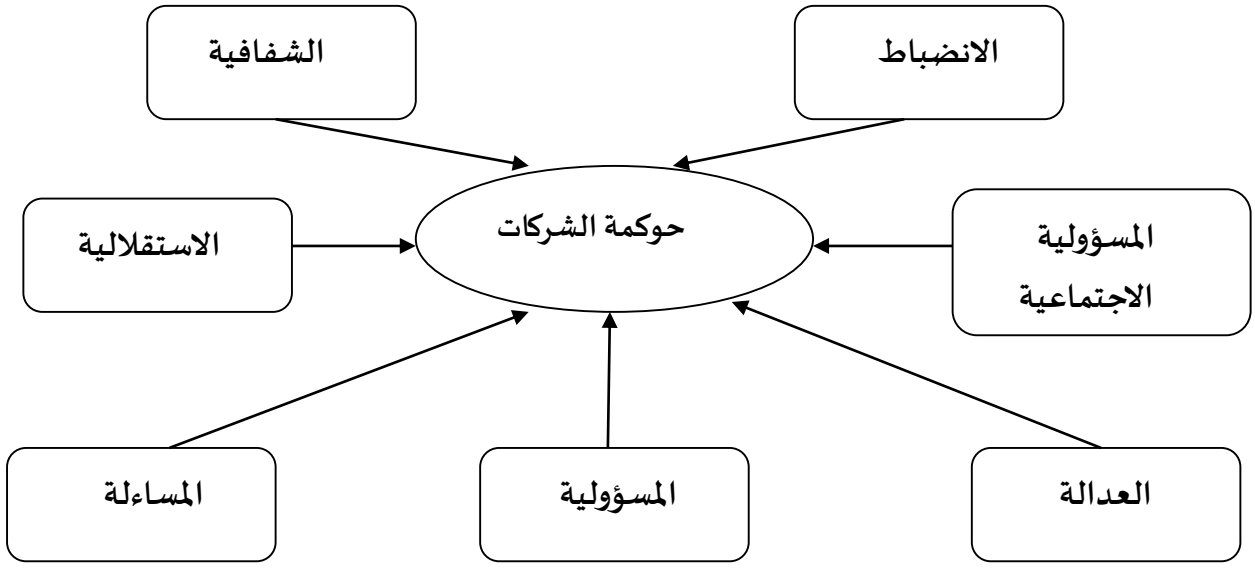

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتمادعلى طارق عبد العال حماد، حوكمة شركات قطاع عام وخاص ومصارف(المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، 2008 ص23 .

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، 2008ص23

.

المطلب الثالث :أهمية حوكمة الشركات و أهدافها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهمية حوكمة الشركات وأهدافها.

أولا:أهمية حوكمة الشركات:

يمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات فيما يلي[1] :

- التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يحسن من أداء السهم، وتعظيم الربحية، و يولد الثقة لدى المستثمر و حملة الأسهم ويؤدي إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة في الأجل الطويل نظرا لما تتمتع به هذه ا لشركات من الشفافية في معاملاتها و إجراءاتها المحاسبية، و المراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين؛
- تعظيم ثروة الملاك و تدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، و خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، و حدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي...الخ،
- تطبيق قواعد الحوكمة يعطي الشركات قدر أكبر في الحصول على التمويل اللازم، و معاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح؛
- توفير الحماية لأصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق حملة الأسهم و خاصة الأقلية من حملة الأسهم؛
- يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها؛ قدر من الكفاءة و -تحقيق التنمية و الاستقرار الإقتصادي و تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية مالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات،
- لحوكمة الشركات أهمية كبيرة فهي تعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية والقانونية و الرفاه الإجتماعي للإقتصاديات والمجتمعات، حيث يهتم القانونيين بآليات الحوكمة لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة و التي تضم حملة الأسهم، مجلس الإدارة، المديرين، العاملين، المقرضين والبنوك...الخ.
- تساهم حوكمة الشركات في تفادي حدوث الأخطاء العمدية و الانحرفات المتعمدة أو غير المتعمدة ، أو العمل على تقليل ذلك إلى أدنى مستوى ممكن لحماية مصالح الشركة، وذلك باستخدام نظم رقابية متطورة [2].

---

[1] بن عيشى عمار وأخرون، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي،7-8 ديسمبر 2010 ، ص 05

[2] حسيالٍ رقية وآخريات، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري جامعة محمد خيضر بسكرة ماي 2012 ص09 .

- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الدّ اخلية، وتحقيق فاعلية الانفاق و ربط الانفاق بالإنتاج[1].

أهمية الحوكمة من الناحية المحاسبية والرقابية:[2] الأمر الذي فوق أهمية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، وأن أهمية دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق تزداد من خلال التركيز على ثلاثة عوامل أساسية الإفصاح، الشفافية، والمعايير المحاسبية السليمة، وسعيا لضمان المزيد من الانضباط أصدرت الولايات المتحدة تشريعا جديدا أطلق عليه اسم "sarbanes Oxley " ينص على أهمية انتهاج آليات دورية وسريعة لضمان الحصول على الإفصاح والشفافية المطلوب،كما يدعو إلى تشكيل لجان من أعضاء مستقلين لمتابعة أعمال مراجعة الحسابات والقوائم المالية بحياد تام،كما يشير أيضا إلى أهمية إنشاء جهاز متابعة ومراقبة أداء مؤسسات المحاسبة والمراجعة وضمان كفاءة أداء مهامها .

الشكل رقم: (I-02) أهمية حوكمة الشركات

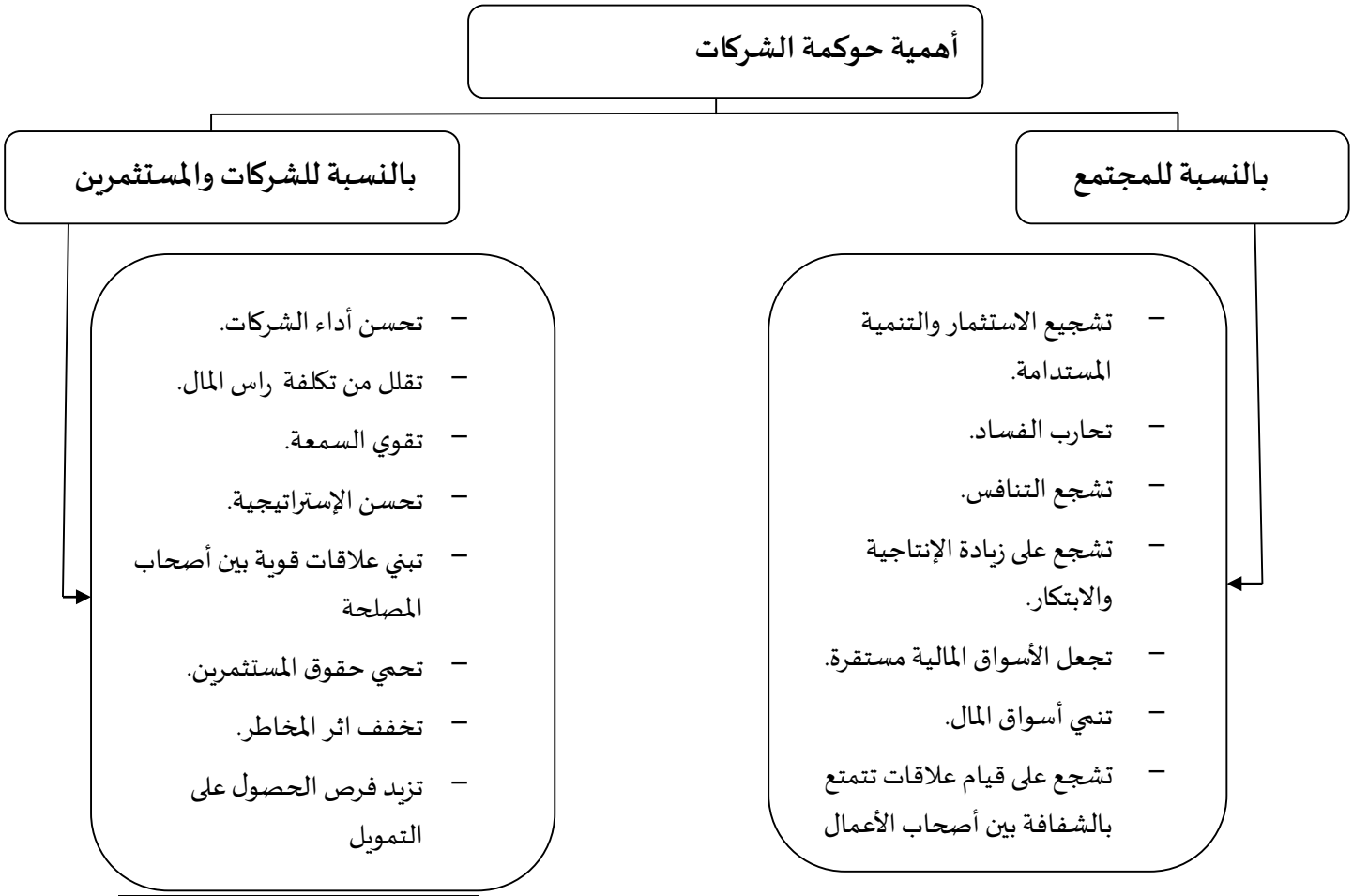

[1] براق محمد ، قمان عمر، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرّقابية الدّ اخلية والخارجية للحدّ من الفسادالمالي والإداري، بطاقة مشاركة في ملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ماي 2012 ص 3

[2] بتول محمد نوري ،علي خلف سلمان ،حوكمة المؤسسات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي للإبداع و التغيير النتظيمي في المنظمات الحديثة ،جامعة البليدة، 18 و 19 ماي 2011 ،ص 8

المصدر :ميكرا كراسينكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، أوت2008، ص 6

انيا :أهداف حوكمة الشركات:

يرتكز هدف حوكمة الشركات على ثلاث محاور رئيسية و تتمثل في[1]:

- تسهيل و تنشيط أداء الأعمال التةارية من خلال إنشاء و صيانة نظام الحوافز الذي يشةع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للشركة، و العائد على الموجودات و الأرباح الإنتاجية على المدى الطويل
- تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل المسيريين على موارد الشركة، حيث أن هذه التةاوزات تأخذ شكل إساءة استخدام أصول الشركة، و هذا ما يسمى" مشاكل الوكالة "و التي عموما تكون نتيجة ميل المسيرين لخدمة أنفسهم؛
- توفير الوسائل اللازمة لمراقبة سلوك المسيرين لضمان مساءلة للشركات و حماية أفضل لمصالح المستثمرين من استغلال السلطة من طرف المديرين التنفيذيين بالشركات.

كما تعمل الحوكمة الجيدة على تحقيق العديد من الأهداف و أهمها [2]:

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الإقتصادية أمام المنافسة الأجنبية و زيادة قيمتها، و هذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير و تبني تكنولوجيات حديثة لزيادة درجة جودة المنتةات و تخفيض التكاليف الإنتاجية
- فرض الرقابة و تدعيم المساءلة المحاسبية للوحدات الإقتصادية، و هذا يدعم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة و إجراءات المحاسبة و المراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط الفساد؛
- تعظيم أرباح الوحدة الإقتصادية، و الحصول على التمويل المناسب و التنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛
- زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى جذب الإستثمارات الأجنبية و الحد من هروب رؤوس الأموال؛

[1] Charles Oman, Steven Fries et Willem Buiter, La gouvernance D'entreprise dans les pays en développement, en transirons et les économies émergentes, Centre de développement de L'OCDE, Cahier de politique économique N°23, 2003, P : 6.

[2] صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرر الإستثمار، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواق 7-8 ديسمبر 2010 ، ص -14

- تعميق ثقافة الإلتزام بالق وانين و المبادئ و مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات

ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، وقد قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مبادئ وركائز والمحددات وكذا نظام هذا المفهوم والتي سيتم التطرق لها في هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

عادة تتواجد مبادئ حوكمة الشركات في القوانين واللوائح التي تطبقها الدول وبالتالي تختلف هذه المبادئ من دولة إلى أخرى حسب القانون الذي تتبعه.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

أولا- وضع أساس لنظام حوكمة الشركات فعال: كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسس فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم بيطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات التنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها.

ولكي يكون هناك ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها في الاعتبار وهي:[1]

نظام حوكمة الشركات يجب أن يعزز الشفافية وكفاية الأسواق، يكون متوافقة مع حالة القانون، ويعرف بوضوح توزيع الاختصاصات بين السلطات المكلفة باحتراف، التنظيم، تطبيق النصوص. [2]

- ✓ يجب أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة؛
- ✓ ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع أحكام القانون وذات شقية وقابلة للتنفيذ.

ثانيا- حقوق المساهمين: يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة الحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين:[3]

- ✓ أساليب الآمنة لتسجيل الملكية؛

---

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 45.

[2] أبو حفص رواني، مهدي شرقي، الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال، تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عنابة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر، 2009، ص223

[3] أشرف درويش أبو موسري، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص28

- ✓ نقل وتحويل ملكية الأسهم؛
- ✓ الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة؛
- ✓ المشاركة في أرباح الشركة؛
- ✓ المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛
- ✓ التأكد من اجراءات الافصاح عن هيكل رأسمال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قد رمن التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم؛
- ✓ التأكد من الشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات؛
- ✓ ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم؛
- ✓ تبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.

ثالثا - المعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن يعامل المساهمون وفق الأسس التالية:[1]

- ✓ يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة؛
- ✓ ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نقض حقوق التصويت؛
- ✓ يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- ✓ ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين؛
- ✓ ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

رابعا - حماية حقوق المساهمين: يمثل هذا المبدأ في أنه ينبغي أن يتضمن مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين والتي تتمثل على سبيل المثال في تأمين أساليب تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الملائمة عن الشركة والمشاركة في قرارات البيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الاندماج أو اصدار أسهم جديدة ويتحقق هذا المبدأ من خلال:[2]

- ✓ تأمين وسائل التسجيل والتنقل وتحويل الملكية الأسهم؛
- ✓ حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الادارة؛

[1] حمادي نبيل، التدقيق الداخلي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، الشلف، الجزائر، 2006-2007، ص44

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الإعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006-2007، ص17

- ✓ الحصول على المعلومات المختلفة؛
- ✓ ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية؛
- ✓ الحصول على حقوقهم في الأرباح.

خامسا- الافصاح والشفافية: تبرز أهمية الافصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي وأداء الحقوق والملكية والرقابة على شركة، بما يمكن للمساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الافصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين المجلس والإدارة.[1]

وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند بتطبيق بمبدأ الافصاح وهي:[2]

1- ينبغي أن يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية:
   - ✓ النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
   - ✓ أهداف الشركة؛
   - ✓ حق الأغلبية من حيث المساهمة وحق التصويت أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين؛
   - ✓ المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
2- ينبغ إعداد المعلومات والافصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
3- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية المجلس الادارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.
4- ينغي على المراجعين الخارجين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.

سادسا- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين وبمعنى آخر أن يتضمن هذا المبدأ ما يلي:[3]

- ✓ يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفير كامل المعلومات وكذا على أساس النوايا الحسنة

[1] كمال بوعظم، زايدي عبد السلام، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عنابة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر، 2009، ص50

[2] نفس المرجع ، ص51

[3] نفس المرجع ، ص: 158.

وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل الأعضاء لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين وليس لحساب أنفسهم؛

- ✓ حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فان المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وبحيث لا تحدث أي ظلم لأي فئة من فئات المساهمين؛
- ✓ يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ في الحسبان اهتمامات كافة أصحاب المصالح في كافة القرارات التي يصدرها، وان لا يسمح بأي حال من الأحوال بالخروج على الشرعية أو القوانين أو القرارات الحكومية التنظيمية، وان يعمل على التوافق معها؛
- ✓ يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية من بينها مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، سياسة المخاطرة، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الشركة، اختيار المسئولين التنفيذيين الرئيسيين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة، متابعة تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ضمان سلامة التقارير المالية والمحاسبية للشركة.... الخ؛
- ✓ يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة عن الإدارة، وذلك من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين القادرين على تقييم مستقبل الأعمال وكذا من خلال التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها، ومن خلال تكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم؛
- ✓ يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي الوقت المناسب، وبالشكل الذي يحقق المعرفة الفورية والكاملة، والتي تساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

والشكل التالي يوضح مبادئ الحوكمة:

الشكل رقم: (I-03) مبادئ حوكمة الشركات

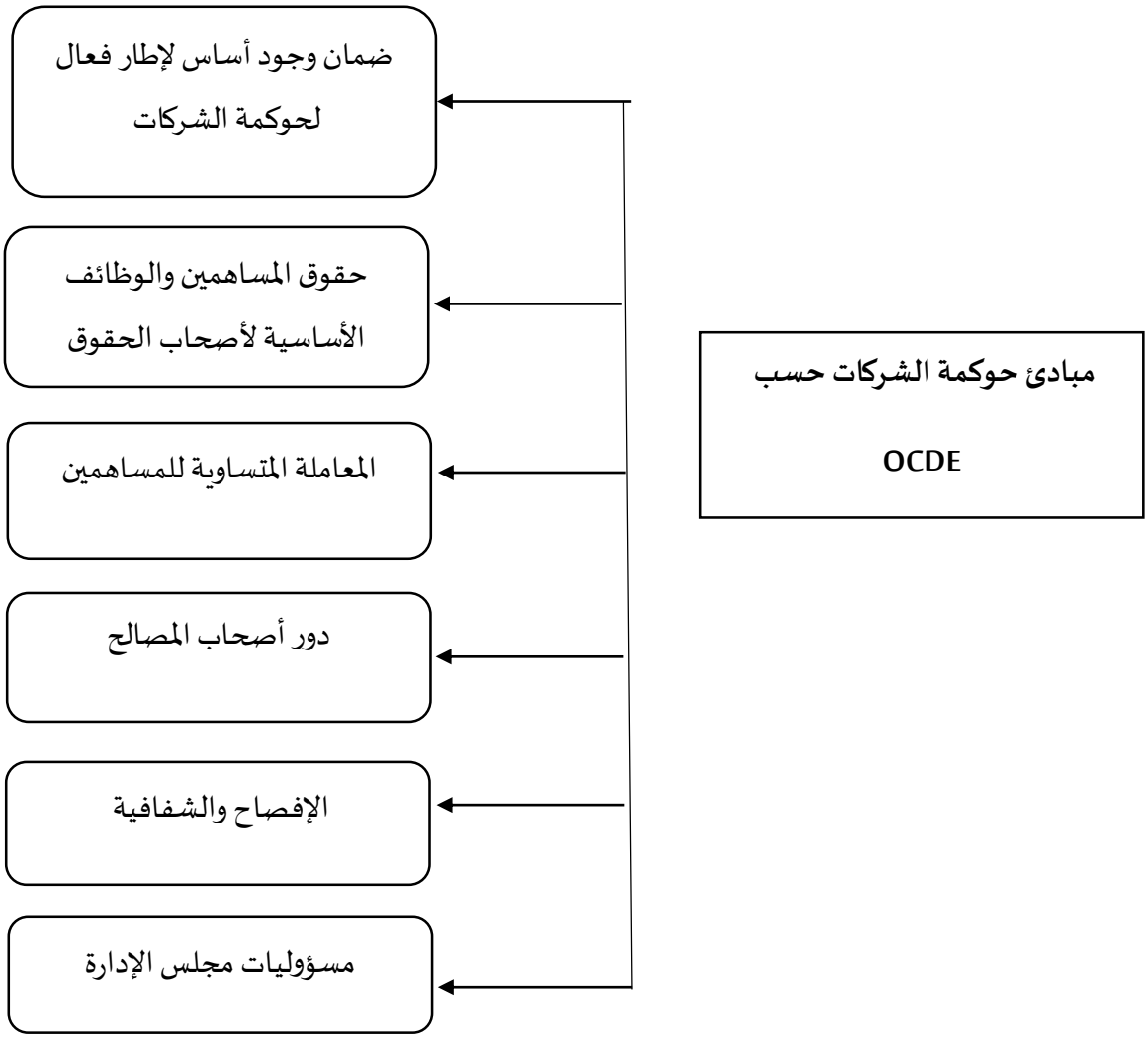

Source : OCDE, principes de la gouvernement d'entreprises,2004

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التمويل ومقررات لجنة بازل

أولا- مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التمويل:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك على مستويات أربعة جات كما يلي:[1]

- ✓ الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- ✓ خطوات اضافية لضمان الحكم الجيد والجديد؛
- ✓ اسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛

[1] أمال عباري والأخرون، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012، ص7

- ✓ القيادة الجيدة.

ثانيا- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية Basel committee

وضعت لجنة بازل عام 1969 ارشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز النقاط التالية:[1]

- ✓ قيم الشركة ومواثيق الشرف لتصرفات السليمة وغيرها من المعايير الجودة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- ✓ استراتيجية للشركة معدة جيدة والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد بذلك.
- ✓ التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمن تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- ✓ مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والادارة العليا، ومتخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- ✓ الحوافز المالية والادارية للإدارة العليا، التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛
- ✓ تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات ومحدداتها

أولا: آليات حوكمة الشركات

قبل التطرق إلى مفهوم آليات حوكمة الشركات لا بد من تحديد معنى الآلية التي يرى بانها منظومة تشمل مجموعة من الأجراء التي تعمل بتناسق وتعاون، حيث أن الخلل في جزء منها يؤدي إلى توقف المنظومة بكاملها أو خلل في طريقة عملها وأدني هذا المنطلق جاء مفهوم الآلية كاصطلاح على أنها مجموعة من العوامل التي تتحكم بظاهرة معينة، كمثال على ذلك آليات السوق التي تتحكم في طبيعة العرض والطلب وبناء على ما سبق تعرف آلية الحوكمة بأنها مجموعة الممارسات، مهمات وخصائص التي تضمن للمؤسسة السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية والتكيف مع متغيرات بيئتها الخارجية بإفصاح وشفافية واضحة لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة.[2]

[1] قوشي العيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012، ص8

[2] فيروز شين، نوال شين، دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص6

الفرع الأول: الآليات الداخلية

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية كما يلي:[1]

1- مجلس الإدارة:

يعد مجلس الادارة أحسن أداة لمراقبة الادارة، إذ يحمي رأس المال المستثمر من سوء الاستغلال من قبل الادارة ذلك من خلال صلاحياته، القانونية واعفاء مكافأة الادارة العليا، كما أن مجلس الادارة القوي يشارك بفعالية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الادارة العليا، فضلا عن الاشراف المستمر على أداء الشركة والافصاح عن ذلك ولكي يتمكن مجلس الادارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين أبرزها ما يلي:

- **لجنة التدقيق:** لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، واللجنة المتخصصة والباحثين وخاصة بعد الاخفاقات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية واشرافها على وظيفة التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها أفضل عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.
- **لجنة المكافآت:** توصي أغلب الدراسات الخاصة بمبادئ حوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأكيد على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا معقولة ولذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال

جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية أو تركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد، الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

- **لجنة التعينات:** يجب أن يتم تعين أعضاء مجلس الادارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة للشركة، ولضمان الشفافية في تعيين

[1] حساني رقية وأخريات، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص19

أعضاء مجلس الادارة |وبقية الموظفين القد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات، تعين أفضل المترشحين المؤهلين ونقوم مهاراتهم باستمراره.

2- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دور مهما في عملية الحوكمة إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مسائلة الشركة بحيث يقوم الداخلين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك المواطنين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.

يعتبر التدقيق الداخلي هو توكيد استشارة مستقل وموضوعي، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، فهو يساعد هذه الأخيرة على تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقويم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة.[1]

الفرع الثاني: الآليات الخارجية

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية، بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين والضغوط التي تمارسها المنظمة الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر منها:

أولا- منافسة (سوق المنتجات-الخدمات) سوق العمل الإداري:

تعد هذه الآلية أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات وتؤكد على هذه الأهمية كل من Hess وImpvido، وذلك بقولهم إذا لم تقم الادارة بواجباتها بالشكل الصحيح أو غير مؤهلة، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة وبالتالي تتعرض للإفلاس، إذن إن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا وهذا يؤدي بإدارة الشركة إلى حالة الافلاس سوف يكون له تأثير سلبي على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الادارة إذ غالبا ما تحدد اختيارات الملائمة للتعيين له لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الافلاس أو التصفية.[2]

ثانيا- الاندماجات والاكتسابات:

مما لا شك فيه أن الاندماجات والإكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في انحاء العالم، ويشير كل John and Kedia إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب الية مهمة من آليات الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، حيث لا يمكن السيطرة على سلوك الادارة بشكل فعال، غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض

[1] حمادي نبيل، التدقيق الداخلي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، نفس المرجع السابق، ص 44

[2] نفس المرجع ، ص47

عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.[1]

ثالثا- التدقيق الخارجي؛

يؤدي المدقق الخارجي دورا هاما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تتطلب تدقيق ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة التي تعمل فيه الشركة.[2]

رابعا- التشريع والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.[3]

ثانيا: محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة بمزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة حيث يمكن تقسيم محددات حوكمة الشركات إلى مجموعتين:[4]

الفرع الأول: المحددات الداخلية

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمدرين التنفيذين والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى التقليل من التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

- **أولا- مجلس الادارة:** يجب أن يتضمن مجلس الادارة التوجيه والارشاد الاستراتيجي للشركة وأن يحتمل كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة، وتحقيق مصلحة المساهمين وكافة أصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة يجب عليهم وضع الأهداف ومراقبة الأداء وضمان الشفافية في ترشيح وانتخاب مجلس الادارة والافصاح ونزاهة حسابات الشركة والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المستقل على

[1] حامد نور الدين، ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر،6-7 ماي 2012، ص8

[2] فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2006، ص135

[3] حامد نور الدين، ساسي فطيمة، مرجع سابق، ص8

[4] مها محمود رمزي ريحاوي، شركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات حالة دراسية لشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، 2008، ص 100-101

شؤون الشركة من أجل تحقيق أهداف الشركة.

- **ثانيا- الهيكل التنظيمي:** الذي يعد إعداده جزء من مسؤولية مجلس الادارة ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لعرض وتحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وتقويض السلطات من أجل بلوغ النتائج المرجوة.
- **ثالثا- النظام المالي المحاسبي:** وهي الأداة التي يوفرها ما يحتاج إليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات، لأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات لمتخذ القرارات والاستراتيجية والتشغيلية بكفاءة، فإن هذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي.
- **رابعا - قيم الشركة:** وهي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي الشركة وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة.

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة.

- **أولا- البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار:** والتي تتعلق بطبيعة النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي السائد كالقوانين المنظمة لسوق العمل كقانون الشركات وسوق المال، تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والافلاس.
- **ثانيا- الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبية والتدقيق:** وتتعلق في التقيد بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق، لتعزيز خاصية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي ووضع آلية للتقيد بها.
- **ثالثا- مصادر التمويل:** هناك أهمية كبيرة للحوكمة بالنسبة للمستثمرين (مصادر التمويل) في الأسواق المالية لأن مصدر تمويلهم يتطلب حوكمة فعالة.
- **رابعا - طبيعة السوق:** من المؤكد أن السوق يترك بتأثيراته الداخلية والخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة مخاطر السوق، ومراقبة النتائج.

المطلب الثالث: الأطراف المعينة بتطبيق حوكمة الشركات وركازها

بداية يتم تحديد أطراف حوكمة الشركات ومن ثم ركائزها.

أولا: الأطراف المعينة بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة اطراف رئيسية تتأثر و تأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تطبيق هذه القواعد وهي الأطراف هي:[1]

المساهمون-Les actionnaires: هم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد، مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

مجلس الإدارة-Conseil d'admiration :هم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم وقد بينت مبادئ الحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

- **واجب العناية اللازمة**: ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة .
- **واجب الإخلاص في العمل:** ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.
- **الإدارة- l' administration:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعلي إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين الإدارة هي حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقومون بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.
- **أصحاب المصالح- Les partenaires** :وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعالقات بين هذه الأطراف، فهم الذين يقومون بأداء المهام

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدنوهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمين تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة.

الشكل (I-04): الأطراف المعينة بتطبيق حوكمة الشركات

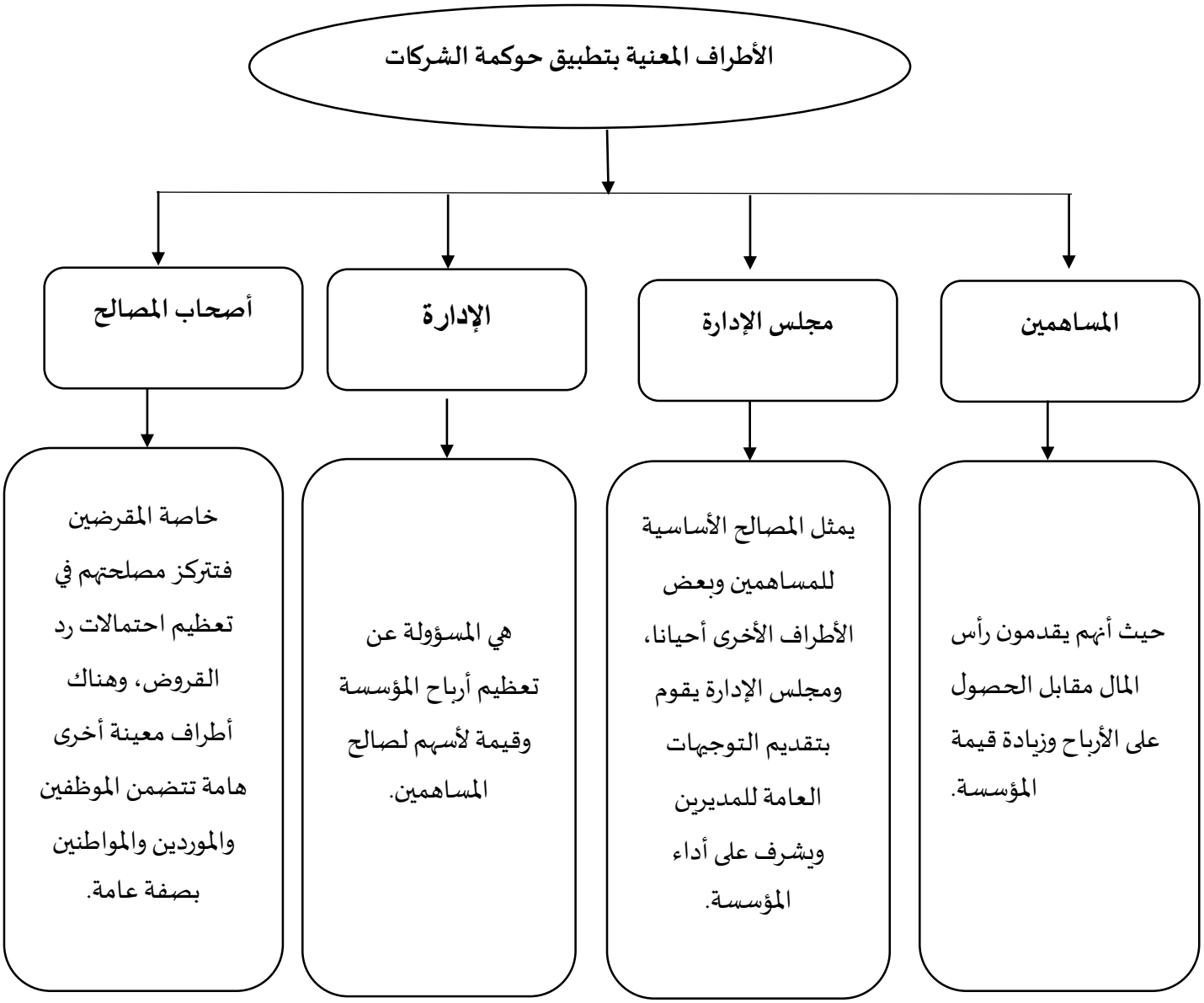

المصدر: فاتح غلاب، "تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة المؤسسات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، دراسة لبعض المؤسسات الصناعية"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص10

ثانيا: ركائز حوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في:[1]

السلوك الأخلاقي: يتم ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي من خلال:

- الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وقواعد السلوك المهني الرشيد؛
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة؛
- الصدق والشفافية عند تقديم المعلومات؛
- القيام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

الرقابة والمساءلة: وتتم عن طريق وجود:

- أطراف رقابية عامة مثل: هيئة سوق المال، البورصة، البنوك....؛
- أطراف رقابية مباشرة مثل: المساهمين، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين.....؛
- أطراف رقابية أخرى مثل: الموردين، العملاء، المقرضين...الخ.

إدارة المخاطر: وذلك عن طريق:

- وضع نظام جيد وفعال إدارة المخاطر؛
- ضمان توصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب.

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة شركات القطاع العام والخاص والمصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، مرجع سبق ذكره، ص:49

خلاصة الفصل:

ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن الإدارة ، وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة الانهيارات والأزمات المالية التي مست بعض الشركات، حيث ساهمت هذه الظروف في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الإستغلال الأمثل لموارد الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح.

إن مفهوم حوكمة الشركات يعزز الإفصاح والشفافية الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجلب الاستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد ومنع الأزمات والانهيارات المالية، وهي وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين ومقرضين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، وتحقيق الحماية للمساهمين واعطائهم صلاحيات أكبر، كما تهدف إلى تطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والمصداقية والشفافية، من خلال تفعيل الرقابة على الأداء وتدعيم المساءلة، وتتجلى أهمية حوكمة الشركات بأنها تكون في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، وتسعى إلى رفع كفاءة أداء المؤسسات.

الفصل الثاني

آلية تطبيق التدقيق المحاسبي

تمهيد الفصل

إن استمرار ونجاح أي مؤسسة اقتصادية مرتبطة بمدى تحقيقها وكفائتها في تنفيذ سياستها ولأجل تجنب أي انحراف تلجأ إلى طرق محايدة لتقويمه ويتبع المدقق خطوات منتظمة من أجل إبدائه رأيه الفني المحايد بكل نزاهة واستقلالية انطلاقا من تقييم أنظمة الرقابة الداخلية التي كانت لزيادة الاهتمام بها ما يبررها واعتمادا على مجموعة من الأدلة والقرائن.

المبحث الأول : الإطار النظري للتدقيق المحاسبي

نظرا لأهمية عملية التدقيق في التحقق من صحة البيانات و المعلومات المحاسبية و المالية المختلفة و التأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة و أوجه نشاطها،و مدى تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية و منع حالات الغش و التلاعب بأملاكها،و عليه فإن المدقق ملزم بتخطيط و تنفيذ عملية التدقيق لجمع الأدلة الملائمة حتى يستطيع إبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية.

كما أن علم التدقيق يقوم على مجموعة من الخصائص و المقومات التي تعتبر كأساس للغاية التي وضعت لأجلها ،كما يرتكز على جملة من المعايير التي توجه و تعطي الإطار التي تنشط فيه.

سنتعرض في هذا المبحث إلى ماهية التدقيق المحاسبي، ثم نقوم بالتعرف إلى مقومات التدقيق المحاسبي، و في الأخير معرفة الإجراءات الميدانية للتدقيق المحاسبي .

المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي

يرجع اصل التدقيق إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى حيز الوجود،أما تطور التدقيق يرجع إلى تطور الثورة الصناعية في أوروبا من جهة و تطور النظام المحاسبي من جهة أخرى ،بحيث أصبح من الضروري أن يعهد إلى كخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى كخص آخر،و بتطور الشركات و تعقد أنشطتها المختلفة يتعذر على الملاك القيام بالإدارة و الإشراف على نشاطاتهم،و لهذا السبب انفصلت ملكية رأس المال عن الإدارة و ازدادت الفجوة بين الملاك و المسيرين،مما دعت الحاجة إلى تعيين مدقق للحسابات بهدف منع و كشف الغش و التجاوزات و الأخطاء الممرن حدوثها.

1. مفهوم التدقيق المحاسبي

يوجد العديد من التعا ريف للتدقيق حيث عرف BERNAULT ET GERMOND عملية التدقيق على أنها:

اختبار فني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف ،وعلى مدى احترام القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة[1] .

هو عبارة عن فحص الأنظمة الرقابية والبيانات والمستندات وكذلك الدفاتر المحاسبية الخاصة بالمؤسسة أو المنظمة فحصا نظاميا ومطابقا للمواصفات والمعايير العالمية المعترف بها، والخروج من هذا الفحص برأي منطقي ومحايد يدل دلالة واضحة على مدى تطابق القوائم المالية للمنشأة أو المؤسسة لما هو موجود على أرض الواقع[2] . من هنا يتضح أن عملية التدقيق المحاسبي تعني بالضرورة:

[1] L-LOINNEL .G ET GERARD.V, Audit et control interne, aspects financiers – opération et stratégiques , op-cit,P21.

[2] زهير عيسى ، تدقيق الحسابات الإجراءات العلمية ،دار البداية للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2015 ص. 09

أ. الفحص

ويقصد بالفحص التأكد من صحة وسلامة تسجيل العمليات التي تمت بالمؤسسة أو المشروع ، وذلك من خلال القيام بفحص عينات من عمليات التسجيل التي تمت.

ب. التحقيق

ويقصد بالتحقيق مدى إمكانية الحكم على مدى ملائمة القوائم المالية للمؤسسة في نهاية الفترة الزمنية المعينة، لتكون هذه القوائم معبرة عن الأعمال التي تمت في المؤسسة خلال تلك الفترة الزمنية التي تم فحصها.

ت. التقرير

يقصد بالتقرير هنا ، أنه وبناء على الفحص الذي تم لمدى صحة تسجيل البيانات في الدفاتر المحاسبية ، ومن تم التحقيق الذي تم للقوائم المالية عن الفترة الزمنية المحددة ، بعد كل هذا يتم تثبيت ذلك من خلال رأي فني محترف يقدم بطريقة كي يلخص نتيجة الفحص والتحقيق[1].

1.1. أهداف التدقيق المحاسبي

وتتمثل أهم أهداف التدقيق فيما يلي:

- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؛
- التأكد أن المؤسسة تقوم بمسك الدفاتر المحاسبية وفق ما نص عليه المشرع؛
- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية الواردة في الدفاتر والسجلات المحاسبية التي بحوزة المؤسسة؛
- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر المحاسبية من أخطاء محاسبية أو تزوير أو غش في البيانات؛
- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المسطرة.

2. أنواع التدقيق المحاسبي

يمكن تقسيم أنواع التدقيق المحاسبي إلى ما يلي:

أ. من حيث الاستقلالية والحياد

يركز على نوعين أساسيين هما[2] :

- **التدقيق الداخلي:** لقد تم الاعتماد على التدقيق الداخلي من أجل احتياجات الإدارة إلى وجود رقابة داخلية تضمن التحقيق من عمليات المؤسسة وهي خلية التدقيق الداخلي ويتضمن هذا النوع فحص منظم لأنشطة المؤسسة وتقديم تقرير حولها إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق[3] ،ويشمل أيضا على

[1] زهير عيسى ،مرجع سبق ذكره ، ص09

[2] غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2006 ص26

[3] Daoudyousefsobh, Internal Audit Manual,According To International Stondards,Le union des Bonquearabes,loubnan,2007,p79

المدقق الداخلي بصفته شخص موظف في المؤسسة بالتدقيق والرقابة وإعطاء الاستشارة الضرورية لمختلف المستويات الإدارية ؛

- **التدقيق الخارجي :** تقوم به جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من كاتب المحاسبة والتدقيق بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام حيث أن الوظيفة الأساسية للمدقق الخارجي هو إجراء فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا دقيقا ومحايدا للتحقيق من أنها تمت فعلا والخروج بتقرير يتضمن رأيه الفني والمحايد في نظام الرقابة الداخلية وسلامة القوائم المالي[1]

ب. من حيث الإلزام

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين هما[2]

- **التدقيق الإلزامي**: يحتم القانون القيام به، حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية لها ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالفات تحت طائلة من العقوبات المقررة؛
- **التدقيق الاختياري**: هو التدقيق الغير ملزم بقانون معين أو بلائحة معينة وإنما لأغراض معينة متعلقة بالمؤسسة.

ت. من حيث مدى فحص حجم الاختبارات

ينقسم التدقيق وفق حجم الاختبارات إلى نوعين هما[3]

- **التدقيق الشامل(التفصيلي:)** المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية، يصلح هذا النوع في المؤسسات صغيرة الحجم، بينما في حالة المؤسسات الكبيرة سيؤدي استخدام هذا التدقيق إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة ؛
- **التدقيق الاختباري :** ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور المؤسسات الكبرى ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة وفي حالة توفر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

[1] خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار النشر ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص.09

[2] Daoudeyousefmatin, Internal Aaudit Manual, Qccording to International standars, Lunion des banquesarabes, Loubnane, 2007, P 79.

[3] كمال الدين الهراوي ، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2001 ، ص194.

ث. من حيث نطاق عملية التدقيق

ينقسم التدقيق من حيث النطاق إلى قسمين أساسيين هما[1] :

- **التدقيق الكامل:** هو التدقيق الذي لا يضع في الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله؛
- **التدقيق الجزئي:** هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة وفي هذه الحالة تقتصر مسؤولية المدقق في مجال أونطاق التدقيق الذي حدد له فقط دون غيره.

ج. من حيث توقيت عملية التدقيق

وفق هذا التقسيم ينقسم إلى قسمين هما:

- **التدقيق المستمر:** تتم من خلال عمليات الفحص وإجراءات اختبارات السنة المالية ككل وفق برنامج زمني محدد مسبقا وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقيق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية ؛
- **التدقيق النهائي:** يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية،ويلجأ المدقق الخارجي إلى الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

المطلب الثاني : مقومات التدقيق المحاسبي

إن من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة هي وجوب وجود معايير و مستويات معينة ، أن ترون لها قواعد و مبادئ سلوكية تحرم تصرفات أصحابها نحو المجتمع و البيئة المتواجدون فيها،ولمهنة التدقيق معايير دولية متعارف عليها تهدف إلى التقلي من درجة الاختلاف و تمثل إطارا عاما لتقييم نوعية و كفاءة العم الفني[2]، كما يجب التفرقة بين المعايير و الإجراءات حيث أن المعيار وفقا لما ورد في قاموس أكسفورد بأنه النمط أو المقياس الذي يمرن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة حسب طبيعة التدقيق و أهدافه،أما الإجراءات فهي الخطوات التي يقوم بها مدقق الحسابات خلال عمله.

1. قواعد سلوك مهنة التدقيق المحاسبي

إن الأهمية التي تشغلها مهنة التدقيق المحاسبي قد فرضت على المدققين أن يتحلون بسلوك أخلاقي لتأدية عملهم بطريقة تقاب ثقة الأطراف المعنية بالمدقق.

[1] خالد راغب الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص. 22.

[2] خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية و العملية، دار وائل ،عمان ،الاردن، الطبعة الرابعة، 0220 ،ص11

أ. تعريف قواعد سلوك مهنة التدقيق

يقصد بسلوك مهنة التدقيق بأنها"مجموعة من المبادئ أو القيم التي تتمثل في القوانين، القواعد التنظيمية، المواعظ الدينية و مواثيق العم للجماعات المهنية ،ومواثيق السلوك في المنظمات المختلفة[1] ".

ب. أهداف قواعد سلوك مهنة التدقيق: يمرن إيجازها فيما يلي : [2]

- رفع مستوى مهنتي المحاسبة و التدقيق مع المحافظة على كرامة و تدعيم تقدم المهنة.
- تدعيم و تكملة النصوص و الأحكام القانونية لتوفير مبدأ الكفاية في التأهيل العلمي و العملي.
- تنمية روح التعاون بين المحاسبين و المدققين و رعاية مصالحهم المادية و الأدبية و المعنوية

ت. مبادئ قواعد سلوك مهنة التدقيق : يمكن إيجازها في الشر التالي:

الشكل رقم (II-1) : مبادئ سلوك مهنة المدقق

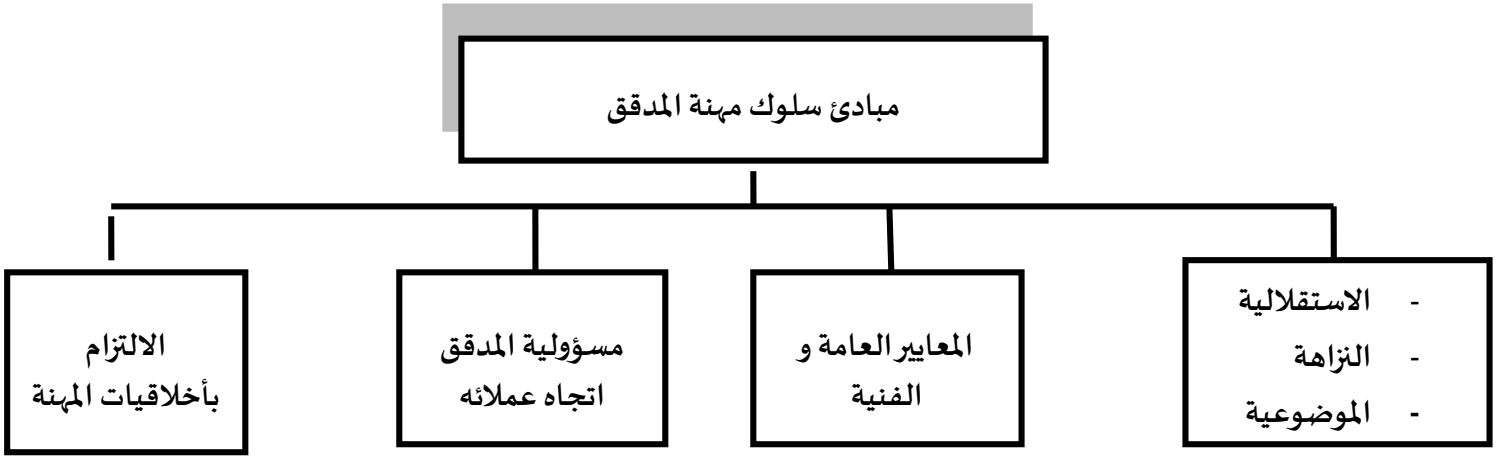

المصدر : من إعداد الطالبتين

2.1. معايير التدقيق المحاسبي

تعتبر هذه المعايير مستويات مهنية لضمان التزام المدقق الحسابات ووفائه بمسؤولية في قبول التكاليف وتخطيط وتنفيذ أعمال المدقق وإعداد التقرير بكفاءة وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات كما هو موضح في الشكل التالي[3]:

[1] أمين السيد أحمد لطفي، دراسة متقدمة في المراجعة و خدمات التأكد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 ،ص 210 .

[2] حسين أحمد دحدوح،حسين يوسف القاضي،مراجعة الحسابات المتقدمة،الإطار النظري و الإجراءات العملية،الجزء الأول،درا الثقافة ،عمان، الأردن، 2009،ص 76 .

[3] زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009 ، ص32

الشكل رقم (II- 2) : معايير التدقيق المحاسبي

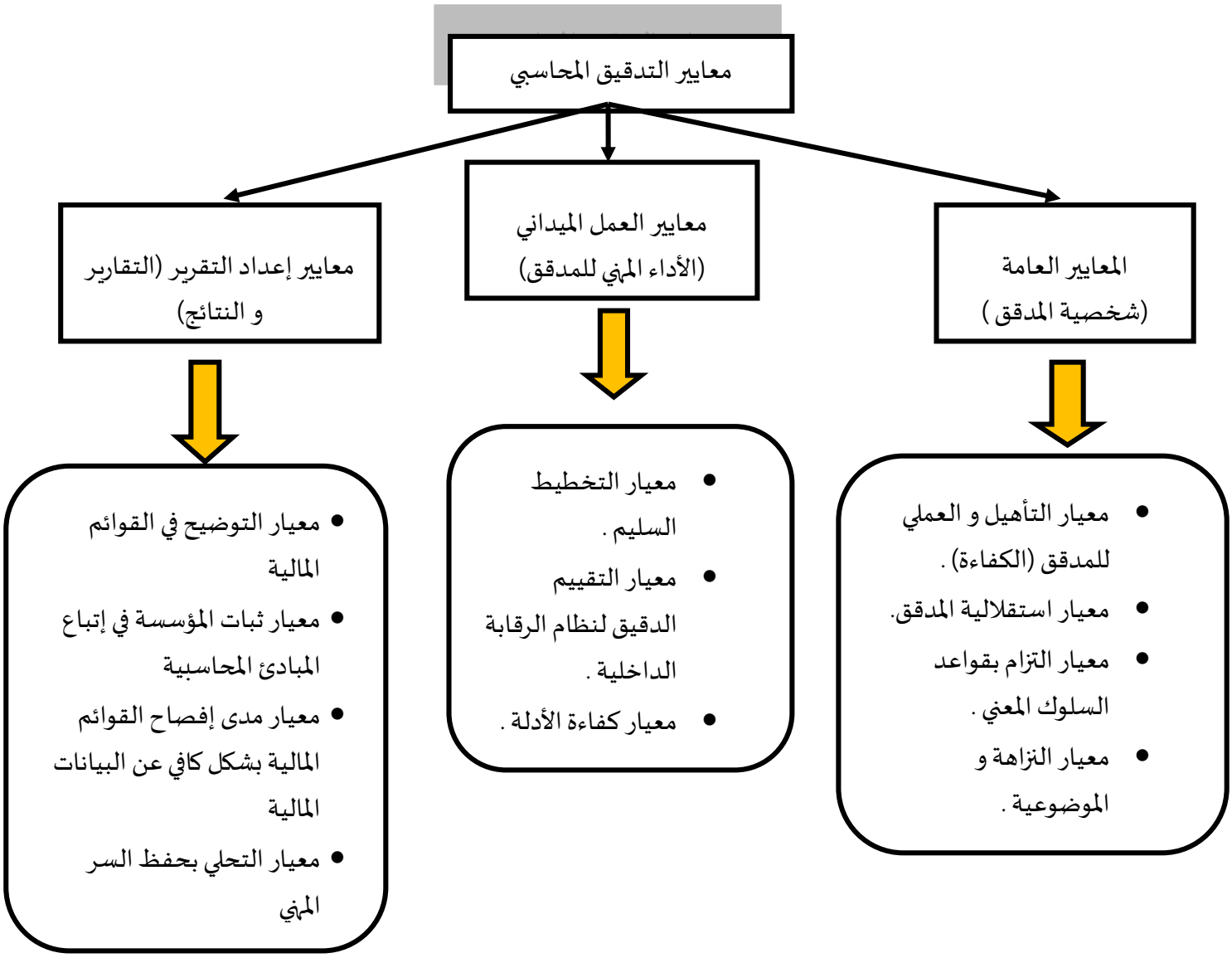

المصدر: لبنى محدادي، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2014 ص11

أ. المعايير العامة

وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي لمن سيزاولون مهنة التدقيق،ومن هنا أطلق عليها البعض بالمعايير الشخصية ، وتشمل ثلاثة معايير وهي:

- **الكفاءة:** أن يقوم بعملية التدقيق شخص أو أشخاص لديهم خبرة كافية وتدريب مهني ملائم وهذا بتوفر التأهيل العملي مع عامل التطور والتحديث في تدقيق الحسابات؛
- **الاستقلالية:** تمثل أساس مهمة التدقيق أي القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية وهذا ما نصت عليه المادة **03** من قانون رقم 08 - 91 ، والمادة 67 من قانون**10 /01** [1]
- العناية المهنية اللازمة بحيث ترتبط بالمدقق عدة مسؤوليات ليكن مدركا لكل حقوق وواجباته المهنية.

ب. معيار العمل الميداني

وتشمل هذه المجموعة ثلاثة معايير وهي:

- وضع مخطط وافي وشامل ويشرف على مساعديه بطريقة الملائمة لتنفيذ البرنامج المسطر؛
- القيام بدراسة محكمة لإجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به ليكون أساس للاعتماد عليه في مهمة التدقيق وليجري على ضوءه تحديد مدى الفحوصات التي يجب أن يقتصر عليها كما أشارت المادة **25** من القانون **10-01** [2]؛
- الحصول على أدلة وقرائن الإثبات والمقنعة عن طريق الملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات التي من شأنها أن تكون أساس معقولا لإبداء الرأي العائد للبيانات المالية المدقق فيها.

ث. معايير إعداد التقارير

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ؛
- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة ، وهذا ما نصت عليه المادة **23** من قانون **10-01**[3]؛
- يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك؛
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب

[1] القانون 08 - 91 ، العدد 20 المؤرخ في 1991 / 05 / 01 ص651.

[2] القانون 01 - 10 ، العدد 42 المؤرخ في 2010 / 07 / 19 ص. 07

[3] نفس المرجع، ص08

أن يوضح التقرير في جميع الأحوال ،خصائص وطبيعة الخدمة التي يقوم بها المدقق مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

2.2. المراحل العملية للتدقيق المحاسبي

يعتبر التدقيق عملية منظمة تتم من خلالها خمسة مراح متتابعة، وتحتوي ك مرحلة على مجموعة من الخطوات يتبعها المدقق في أداء واجبه، وهي على النحو التالي:

أ. مرحلة الإجراءات الأولية

يقوم العميل بالإتصال بالمدقق قبل نهاية السنة المالية المطلوب تدقيقها،حتى يكون له الوقت الكافي لقبول هذه المهمة أو لا، فضلا عن تخطيط العملية بشر مناسب، أما أهم الخطوات نجد[1] :

- الإتصال بالمدقق السابق في حالة وجوده لمعرفة أسباب رفضه.
- التأكد من سلامة التعيين و تحديد مجال العم و التعليمات التي يجب عليه الالتزام بها.
- المعرفة الشاملة لمحل التدقيق باستعمال عدة فنيات كالإطلاع على الوثائق و المستندات و إجراء مقابلات.
- تحديد أهداف عملية التدقيق و ذلك انطلاقا من إلمامه بالمعلومات الشاملة عن المؤسسة محل التدقيق.

ب. مرحلة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يقوم مدقق الحسابات بفحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة حتى يتأكد من صحة و سلامة تطبيق النظام مع معرفة نقاط قوته و ضعفه[2]

أما الخطوات التي ينتهجها في دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية باختصار[3] :

- فهم جيد لهيكل نظام الرقابة الداخلية من النظام المحاسبي المطبق و أساليب الرقابة المعتمدة.
- تحديد مخاطر الرقابة لإمكان المدقق من معرفة مواطن الضعف و القوة لتسجيلها و توثيقها مع أوراقه.
- اختبارات الالتزام تصمم من طرف المدقق للتأكد من تنفيذها لتسمح بتصور وسيلة فعالة للفحص.

ت. مرحلة إعداد برنامج التدقيق

يتمثل في الخطة المرسومة بناء على هذه النتائج التي توص إليها المدقق بعد دراسته و فحصه لنظام الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التنفيذ بر كفاءة و فعالية مع الوصول إلى إبداء رأي فني سليم[4]

و يتمثل هذا البرنامج ملخصا لما ينبغي القيام به قبل أن يقتنع تماما المدقق بأن جميع نواحي البيانات المالية

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص 150

[2] يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2000 ،ص60

[3] غسان فلاح المطارنةمرجع سابق ،ص 214،215

[4] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007 ،ص135

قد تم فحصها،و يشم كذلك على قائمة التعليمات التفصيلية للمساعدين، أما وضع و تصميم برنامج تدقيق الحسابات يهدف إلى[1] :

- تقسيم العمل بين أعوان فريق التدقيق و تحديد دور مسؤولية كل منهم.
- معرفة العمل الذي تم فعلا و تحديد مدى استمرار عملية التدقيق أو انتهائها.
- تتبع عملية تدقيق الحسابات و تحديد الوقت الذي استغرقته كل عملية كل و كل خطوة.

ث. مرحلة تنفيذ عملية تدقيق الحسابات

تعتبر من أهم المراحل التي تمكن المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق و عدالة القوائم المالية، تقوم هذه المرحلة أساسا على فحص العمليات التي تنجزها المؤسسة و التحقق من عناصر قوائمها المالية، أما أهم خطوات هذه المرحلة هي بإيجاز:

- الإختبارات الأساسية الموجهة نحو التأكد من صحة قيم الأرصدة و سلامة العمليات و حدوثها و وجودها و تنحصر في الفحص التحليلي، تفاصيل العمليات المحاسبية و الارصدة المستخرجة لكل الحسابات.
- أساليب تنفيذ عملية التدقيق بطريقة محايدة دون تحيز من أجل الوصول إلى إبداء رأي فني محايد.

ج. مرحلة إعداد تقرير التدقيق

إن الهدف من عملية التدقيق هو إبداء الرأي حول صحة القوائم المالية، أما مفهوم التقرير الذي يعد المنتج النهائي لعمل المدقق هو"ملخص مكتوب يبدي فيه المدقق رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية، والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من طرف ذوي العلاقة لمثل هذه البيانات "[2].

أما العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها التقرير حسب المعايير الدولية للتدقيق نجد[3] :

- العنوان المناسب، الجهة المرسل لها، الفقرة الافتتاحية التي تتضمن البيانات و الفترة التي تغطيها.
- فقرة النطاق التي تصف عملية التدقيق المنجزة خطة و تنفيذ للحصول على أكبر درجة من الموثوقية.
- فقرة إبداء الرأي في المساحة المخصصة للمدقق لإبداء رأيه الفني المحايد للقوائم المالية محل التدقيق.
- تاريخ تحرير التقرير المقدم للجهات المعنية، مع توقيع و ختم المدقق المكلف بالمهمة المسندة إليه.

[1] محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشام مشاك التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص18

[2] غسلان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 114 .

[3] إبراهيم كاهين ،"المحاسبة والمراجعة كمهنة متقدمة"،مجلة المحاسبون، العدد 20 ،الكويت3 201 ،ص21

المطلب الثالث : الإجراءات الميدانية للتدقيق المحاسبي

تنحصر هذه الإجراءات في تشريح القوائم المالية و الحسابات المرونة لها،كما نذكر أن فهم الإجراء العملي و تطبيقه بنجاح يقتضي أن ترون ملما تماما بالجانب النظري سابقا، إضافة إلى التمرن من الجانبين المحاسبي والقانوني سواء من النظام المحاسبي المتبع و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع النصوص و الأحكام القانونية المرتبطة بهذا المجال.

نجد أن من أكثر القوائم المالية التي ترتكز عليها الأطراف المهتمة بالجانب المحاسبي و المالي هي قائمة المركز المالي أو ما تسمى الميزانية، و قائمة الدخل أو ما تسمى جدول حسابات النتائج[1]، لكون القائمتين تحتويان على معظم الحسابات المعبرة عن الوضعية المالية و النشاط الممارس من طرف المؤسسة.

يتميز تدقيق عناصر القوائم المالية بعدة خصال من أجل الحصول على معلومات صادقة تعبر عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة، وعليه ينبغي على ك حساب أن يعكس الآتي[2] :

- الكمال، يعني كل العمليات المتعلقة به قد تم تسجيلها محاسبيا،
- الوجود، يعني الوجود الفعلي للعناصر المادية،
- الملكية، يعني حق المؤسسة في كل عناصر الأصول و التزامها بالنسبة للخصوم،
- التقييم، أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر تم تقييمها بشكل سليم،

2.3. إجراءات تدقيق حسابات الميزانية

إن الميزانية أو ما تسمى بقائمة المركز المالي تهدف إلى إظهار أين يقف المشروع ماليا في لحظة محددة من الزمن، و تتكون الميزانية من جانبين الأصول و الخصوم.

أ. تدقيق حسابات الأصول

يعرف الأصل حسب مجلس معايير المحاسبة المالية في بيانه رقم 1985/06 على أنه"منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل و أن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي"[3]، كما يتكون الأصل من صنفين أصول ثابتة و أخرى متداولة.

- **تدقيق حسابات الأصول الثابتة**

- تدقيق حسابات الأصول الثابتة الملموسة: يمكن إيجازها فيما يلي[4]:

- القيام بالجرد الفعلي للأصول الثابتة ،كما يتزود المدقق بكشوف تفصيلية عن هذه الأصول.

---

[1] المصطلحات الحديثة قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و غيرها أتى بها النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 19،الصادرة25 /2009/03

[2] محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003 ،ص95

[3] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص85

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص219

- التأكد من ملكية الأصل بالإطلاع على المستندات الدالة على ذلك كالفاتورة، العقود، تأكيدات أخرى.
- التحقق من المعالجة المحاسبية السليمة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع تدعيمها بإثباتات.

- تدقيق حسابات الأصول الثابثة غير الملموسة: يمكن إيجازها فيما يلي [1]:

- الإطلاع على الوثائق و الشهادات الرسمية التي تثبت ملكية الحقوق للمؤسسة مع إمكانية تجديد حمايتها.
- التأكد من صحة النفقات المسجلة في حساب المصاريف الإعدادية و أن الإطفاء يتم في آجاله القانونية.

➢ **تدقيق حسابات الأصول المتداولة**

- تدقيق حسابات المخزون: يمكن إيجازها فيما يلي[2] :

- التأكد من الوجود و الملكية، لسلع المخزون مع إجراء جرد فعلي.
- فحص النظام المتبع في جرد المخزون و صحة تقييمه مع استمرارية ذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- تدقيق حسابات الحقوق المدينة :يمرن إيجازها فيما يلي[3] :

- الحصول على مصادقات تثبت صحة الدين المسجل في حسابات الزبائن ومطابقتها للحسابات الفردية.
- متابعة الرسم على القيمة المضافة المسترجعة مع فحص الضرائب المدفوعة مسبقا بحلول آجالها لتسويتها مع حسابها.

- تدقيق حسابات النقدية :يمرن إيجازها فيما يلي[4] :

- القيام بجرد النقدية لأنها من أكثر الأصول التي تتعرض للنقص، و القيام بتدقيق مستندي لها.
- الحصول على كشف مفصل لحساب البنك لإعداد جدول المقاربة البنكية.

ب. تدقيق حسابات الخصوم

تتمثل الخصوم بنوعيها في الأموال المملوكة و الديون، نجد أن النوع الأول يمثل حقوق المالكين للمشروع بالتالي فإن إعادة صياغة الأصول و الالتزامات يؤدي إلى زيادة أو نقص حقوق الملكية[5]، في حين أن النوع الثاني يعبر عن الديون الملقاة على عاتق المؤسسة[6] .

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2005،ص 75 .

[2] طلال محمد الججاوي و آخرون، مرجع سابق،ص166

[3] محمد بوتين، مرجع سابق ذكره،ص105

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق . ،ص103.

[5] حسين القاضي ،مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة،عمان،الأردن،2008، ص204 .

[6] طلال محمد الججاوي وآخرون، مرجع سابق، ص 315.

- **تدقيق حسابات الأموال المملوكة:** تختلف إجراءات التدقيق باختلاف الطبيعة القانونية نذكر منها:

- فحص الإضافات و المسحوبات التي تطرأ على رأس المال خلال الفترة و التأكد من وجود الإثباتات.
- فحص ك الأمور القانونية المتعلقة بالأرباح المحتجزة من حيث نسبتها و فترة بقائها دون توزيع.
- التفرقة بين الخسائر المحتملة و مؤونة الأعباء الموزعة على عدة دورات مالية، ثم التأكد من صحة التقديرات المبرمجة و المعالجة المحاسبية لكلاهما[1].

- **تدقيق حسابات الالتزامات**

تتكون من صنفين:

- التزامات طويلة الأجل التي يفوق تاريخ استحقاقا دورة مالية و تتمثل عموما في الأسهم و السندات
- التزامات قصيرة الأجل نجد منها حسابات الزبائن، أوراق الدفع...وعليه تختلف إجراءات التدقيق من صنف لآخر حسب تاريخ الاستحقاق.
- تدقيق حسابات التزامات طويلة الأجل : يمكن ايجازها فيما يلي:

- الإطلاع على النظام الداخلي للشركة و محاضرة الجلسات لمعرفة أحكام إصدار السندات و استهلاكها.
- التأكد من إظهار حساب القروض السندية كعنصر مستقل ضمن الالتزامات و ليس في راس المال.
- التأكد من صحة الإجراءات المتعلقة بعقد القرض.

- تدقيق حسابات التزامات قصيرة الأجل : يمكن فيجازها فيما يلي:

- الإطلاع على كشف تفصيلي لأوراق الدفع المحررة و التي تستحق السداد بعد تاريخ إعداد الميزانية.
- طلب كشف تفصيلي لكل الأعباء المستحقة الدفع و الإيرادات المقبوضة مقدما للتأكد من صحة تقييمها.
- القيام بالتدقيق المستندي لفواتير الشراء و الإشعارات و المردودات عن طريق يومية المشتريات.

2.4. إجراءات تدقيق حسابات التسيير

بعد الانتهاء من تدقيق العناصر المرونة للميزانية يشرع المدقق إلى مفردات جدول حسابات النتائج المتمثلة في حسابات التسيير بصنفيها الإيرادات والمصاريف، و لكي يدلي المدقق رأيه حول صدق هذه الحسابات بعد التزامها بالمبادئ المحاسبية يجب إتباع الخطوات التالية:

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق،ص267 .

- **تدقيق حسابات المصاريف**

يعرف مجلس المحاسبة المالية المصاريف على أنها"التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو(كليهما)و التي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة و المتكررة في الوحدة المحاسبية "[1].

أما أهم إجراءات تدقيق حسابات المصاريف هي ما يلي[2] :

- التأكد من التمييز الفعلي بين المصاريف الاستغلالية و نظيرتها الرأسمالية التي تحمل على الأصول.
- على المدقق التأكد من أقساط الإهتلاكات السنوية و التأكد من المؤونات و كفايتها للأصل المكون لها.
- التأكد من التصريح و التسديد لمختلف الضرائب و الرسوم المتعلقة بر دورة مالية مدقق فيها.

- **تدقيق حسابات الإيرادات**

يعرف مجلس المحاسبة المالية المصاريف على أنها"التدفقات الداخلة التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية المحاسبية أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو(كليهما)و التي تنشأ خلال الدورة على إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة و المتكررة في الوحدة المحاسبية "[3].

أما أهم إجراءات تدقيق حسابات الإيرادات تتمثل أهمها في[4] :

- فحص عمليات البيع للتحقق من عدم وجود أي إغفالات أو تجاوزات.
- القيام بتدقيق حسابي و مستندي لكل الفواتير المتعلقة بعمليات البيع مع المعالجة المحاسبية لها.
- التأكد من صحة تحقق الإيراد بالمستندات المؤيدة له مع فحص معالجته المحاسبية السليمة.

2.5. إجراءات تدقيق حسابات التائج

يرى البعض أن حسابات النتائج الوسيطية و النهائية مرتبطة بصحة حسابات التسيير لكون كل نتيجة محققة تستقبل في طرفيه المصاريف و الإيرادات، لكن هذا لا يمنع من تدقيق حسابات النتائج ليقضي نزعة الشك المهني الموجودة لدى المدقق[5]

أما أهم إجراءات التدقيق المتعلقة بحسابات النتائج تتمثل في[6]:

- التأكد من الهامش الإجمالي الذي يعبر على النتيجة الأولية المحققة من النشاط التجاري.
- التأكد من نتيجة الاستغلال المعبر عنها بنتيجة النشاط العادي للمؤسسة.

---

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق،ص88 .

[2] الأرقم عبد الحفيظ، بن فليس أحمد، مراقبة و مراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2001

[3] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص88

[4] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص319،218 .

[5] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات .الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2005 ، ص36

[6] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق،ص319،218 .

- التأكد من نتيجة خارج الاستغلال المعبر عنها بنتيجة النشاط الغير العادي للمؤسسة.
- التأكد من نتيجة الدورة على أنها حقيقية و ليست صورية ،و يعتبر المدقق مسوؤلا إذا صادق عليها.
- التأكد من معدل الضريبة على الأرباح الذي يتغير باستمرار حسب قوانين المالية.

المبحث الثاني: تدقيق الحسابات المزانية والتسيير

سنتناول في هذا المبحث عملية لبنود حسابات الأصول الثابتة والمتداولة وحسابات الخصوم حيث يتم عرضها على النحو التالي :

المطلب الأول: تدقيق الحسابات الأصول

الفرع الأول: تدقيق الأصول الثابتة

أولا : تعريف الأصول الثابتة : هي عبارة عن ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة يمتلكها المشروع بهدف استخدامها في نشاطه أو لتمكينه من القيام بنشاط ، وليس بهدف وتحقيق الربح من جراء ذلك يستفيد المشروع من خدمات هذه الأصول على فترات تزيد عن العام.

ثانيا : مقومات نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة تتمثل بشكل عام في المقومات الأساسية التالية

1- وضع ميزانية تقديرية لعمليات شراء الأصول الثابتة وكذلك الإضافات الرأسمالية لها
2- تخصيص سجل أو مجموعة من البطاقات لبيان جميع عناصر الثابتة المملوكة للمشروع مع ضرورة بيان المعلومات التفصيلية عن كل بند منها مثل تاريخ الشراء وتكلفة الشراء ...
3- القيام بجرد دوري لعناصر الأصول الثابتة ومطابقة نتائج الجرد مع ماهو مسجل في سجل بطاقات الأصول الثابتة.
4- الفصل التام بين المشرفين على استخدام الأصول الثابتة، وبين من يقوم بالتسجيل في سجل أو بطاقات الأصول الثابتة.
5- ضرورة التأمين على الأصول الثابتة ضد الأخطار المختلفة التي تلحق بها مثل وإساءة الإستعمال.
6- إحكام الرقابة على قطع الغيار والأدوات والمهامات الصغيرة ووضع أسس سليمة لصرفها من المخازن لكي لا تتعرض للسرقة أو الضياع.

ثالثا: أهداف تدقيق الأصول الثابتة : على مدقق الحسابات عند وضع برنامجه لتدقيق الأصول الثابتة تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي :

- التحقق الحسابي من صحة تقويم الأصول الثابتة
- التحقق الحسابي من وجود الأصول الثابتة
- التحقق من ملكية المشروع للأصول الثابتة

رابعا : إجراءات تدقيق الأصول الثابتة

التحقيق الحسابي من صحة أرقام الأصول الثابتة بالميزانية : على المدقق أن يطلب كشوفا بأرصدة مفردات الأصول الثابتة بشكل تفصيلي ثم يقوم بمقارنة بمجموعة أرصدة الأصول بالحسابات الإجمالي الخاص بدفتر الأستاذ العام بعد التأكد من صحة ترصيد كل حسابتها ، ومقارنة ذلك أيضا مع الأرقام الظاهرة بالميزانية على أن تظهر تلك الأصول الثابتة ويقصد بذلك أن يتأكد المدقق من ظهور الثابتة في الدفاتر بكلفتها التاريخية التي تتمثل في تكلفة الأصل مضافا إليه المصاريف الخاصة به مثل الرسوم الجمركية ومصاريف النقل والتركيب بالنسبة للآلات ، كما على المدقق أيضا التأكد من قيام المشروع باستهلاك هذه الأصول بشكل منتظم.

التحقق من وجود الأصول الثابتة : يتم التحقق من وجود الأصل الثابت عن طريق الجرد والتأكد من وجود الأصل فعلا والحالة التي يوجد عليها بالفعل ، كان يكون صالحا أو غير صالح للاستعمال ، ولا يعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن القيام بعملية جرد الأصول الثابتة حيث أن هذه العملية تعتبر مسؤولية إدارة المشروع إلا أن على المدقق القيام ببعض اختيارات التي تطمئنه على صحة وسلامة عملية الجرد ولتحقيق ذلك يقوم المدقق بالخطوات التالية :

أ- يطلب من الإدارة كشوفا تفصيلية ببنود الأصول الثابتة ، مبينا فيها تاريخ شراء الأصل وتكلفة الشراء وما طرأ عن الأصل من تغير خلال العام ويتم إعداد هذه الكشوف من قبل لجان فنية وتعتمد من إدارة المشروع ، وترفق بها شهادة من الإدارة تؤكد صحة البيانات الموضحة بهذه الكشوف وتمثيلها للحقيقة.

ب- يطابق المدقق بيانات الكشوف بما تم تسجيله في المستندات ودفاتر خصوصا البيانات الظاهرة بسجل أو بطاقات الأصول الثابتة.

التحقق من ملكية مشروع للأصول الثابتة : لا يعني وجود الأصل في المشروع امتلاك لهذا الأصل فقد يكون مستأجرا من الغير أو تم بيعه للغيري ولم يسلم إليه بعد ، لذا فإن الخطوة التالية بعد التحقيق من وجود الأصل هي التأكد من ملكية المشروع لهذا الأصل عن طريق الإطلاع على عقود مستندات ملكية الأصل كالعقارات والسيارات مثلا وكذلك متابعة ما طرأ على الأصول من تغيرات خلال الفترة المالية التي خضعة لعملية التدقيق.

التأكد من عدم وجود أية حقوق لغير على الأصل : على المدقق أن يطلب جميع الوثائق لوجود حقوق الغير على أي أصل من أصول الثابتة مثل الزمن أو حق الاستغلال ، وأن يتأكد من صحة وسلامة هذه الوثائق ومن صدروها من الجهات المختصة أو من الجهات التي تحفظ بهذه الأصول ضمانا لحقوقها على المشروع.

تدقيق الأصول المتداولة :

أولا تعريف الأصول المتداولة : في تلك الأصول التي تسوي الإدارة تحويلها إلى نقد واستعمالها في أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة

ثانيا : أهداف تدقيقها :

- التأكد من وجود الأصل المتداول في تاريخ إعداد الميزانية العامة
- التأكد من ملكية المنشأة للأصل وتحديد نوع الملكية

- التحقيق من صحة المعالجة المحاسبية أي الدقة الموضوعية في إثباتات والإظهار والتبويب.
- النقد في الصندوق بمعنى التأكد من أن النقدية المجودة فعلا في الخزينة تتطابق مع النقدية الموجودة في الدفاتر والسجلات.
- التأكد من الذمم المدنية للعملاء أي التأكد من جدية وقانونية المبالغ المقيدة في حسابات العملاء وكذلك التأكد من صحة الأرصدة العملاء
- التأكد من صحة العمليات المتعلقة بالبنك والمثبتة بالدفاتر عن طريق مقارنتها مع العمليات الواردة في الكشف
- التوصل إلى الرصيد الصحيح الحقيقي الواجب وإظهاره في الميزانية العامة لمؤسسة وذلك عن طريق إعداد مذكرة وتوسية البنك وإجراءات التسويات بالدفاتر اللازمة[1].

المطلب الثاني : تدقيق الحسابات الخصوم

الفرع الأول : تدقيق الأموال المملوكة

تضم هذه المجموعة مصادر التمويل الذاتية المملوكة لأصحاب المشروع وتشمل:

أولا : رأس المال المستثمر بمعرفة صاحب المشروع الفردي أو الحصص المقدمة من الشركاء في شركات الأشخاص أو قيمة الأسهم التي اكتتب فيها المساهمون في شركات أموال وأهمها شركات المساهمة.

- أهداف التدقيق : على المدقق هذا البند مراعاة مايلي :

التأكد من صحة رصيد رأس المال وأنه يطابق الرقم الظاهر بقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية السابقة يتبع ما حدث من زيادة أو تخفيض على رأس المال خلال افترة وإطلاع على المستندات المؤيدة للتأكد من صحة وسلامة هذه التغيرات فحص حساب لأرباح والخسائر بهذف التأكد من صحة الأرباح التي ستؤدي إلى زيادة رأس المال أو صحة الخسائر التي ستؤدي إلى تخفيض رأس المال.

الإطلاع على عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي وعلى قرارات الهيئة التأسيسية إذا كانت عملية التدقيق تتم في السنة المالية الأولى للشركة أو الإطلاع على قرارات الهيئة العامة خلال حياة المشروع ، للتعرف على شروط عملية الاكتتاب والتخصيص وقدار رأس المال المرجع والمكتتب فيه ونوع الأسهم المكونة لرأسا لمال، هذا بالنسبة لشركات المساهمة.

ثانيا : الاحتياطات التي تم حجزها من الأرباح لتدعيم المركز المالي للمشروع أو لمقابلة سياسات إدارية حكومية معنية مثل الاحتياطي الإجباري ، الاحتياط الإختياري وغيرها.

- إجراءات تدقيق الاحتياطي الإجباري على المدقق القيام بمايلي :

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص103

- التأكد من حجز الاحتياطي القانوني بنسبة 10% من صافي الأرباح حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 25% من رأس المال (يختلف باختلاف القانون)
- في حالة حدوث زيادة أو نقص في رأس المال يجب التأكد من أن الشركة قد عالجت التغيرات التي تطرأ على الإحتياطي الإجباري حسب النصوص القانونية والنظام الداخلي للشركة.
- في حالة قيام الشركة باقتطاع نسبة أعلى من 10% أو زيادة الاحتياطي عن 25% من رأس المال ، يقوم المدقق بالتأكد من أن هناك قرار من مجلس الإدارة بذلك يتم هذا عن طريق الإطلاع على نص قرار مجلس الإدارة.

يقوم المدقق بالتأكد من عدم استخدام الإحتياطي الإجباري لتوزيع الأرباح على المساهمين وذلك بالرجوع إلى قائمة توزيع الأرباح والخسائر وحساب الاحتياطي الإجباري يقوم المدقق بالتأكد من أن الشركات ذات الامتياز لا تخالف الأنظمة الداخلية عندما تستخدم.

- إجراءات تدقيق الإحتياطي الاختياري : على المدقق القيام بالإجراءات التالية :

التأكد من النسبة التي حجزت من الأرباح كاحتياطي اختياري لا تزيد على النسبة القانونية من الأرباح ويقوم بهذه العملية عن طريق فحص حساب الأرباح والخسائر وقائمة توزيع الأرباح والخسائر وحساب الاحتياطي الاختياري وهذا يتطلب الرجوع إلى قانون الشركات ونظام الداخلي وقرارات مجلس الإدارة هذا الشأن التأكد من أن مجموعة الاحتياطات الاختيارية لم يتعدى الحد الأعلى كنسبة من رأس المال على ضرورة الانتباه إلى أي زيادة وتخفيض في رأس المال مما قد يؤثر على مبلغ الاحتياطي ويتم ذلك بالرجوع إلى قائمة الأرباح والخسائر وحسابات الإحتياطات الاختيارية.

ثالثا : الأرباح غير الموزعة والمرحلة من سنوات سابقة تتمثل في حقوق أصحاب المشروع كما ذكرنا سابقا في مجموعة من البنود تتمثل في رأس المال والإحتياطات والأرباح غير الموزعة والمرحلة من سنوات سابقة وتتمثل أهداف تدقيق هذه البنود بشكل عام فيمايلي :

التأكد من قانونية جميع العمليات التي أثرت على أي بند منها:

التأكد من صحة أرقام هذه البنود في الدفاتر وأن مسمياتها تعبر تعبيرا حققيا عن طبيعة كل بند منها[1].

تدقيق الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل :

أولا: تدقيق ديون طويلة الأجل : وهذه الإلتزامات التي يقوم المشروع بتسديدها خلال عدة أعوام وأفضل مثال على ذلك القروض طويلة الأجل ، التي يعقدها المشروع مع البنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة وإسناد القرض الذي يعتبر قرضا طويل الأجل يتم الحصول عليه بالاكتتباب العام أو الخاص ، بالإجراءات نص عليها قانون الشركات.

[1] محمد الفيومي محمد علاء الدين محمد الدميري ، أيمن أحمد ، شتيوي دراسات متقدمة في المراجعة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 225-230

- تدقيق الديون طويلة الأجل : يقوم المشروع بالإقتراض طويلة الأجل في بعض الحالات كمصدر تمويل خارجي لتمويل عملية التوسيع أو الشراء الأصول الثانية ، على أن يتم تسديد إقراض وفوائد خلال عدة سنوات.
- إجراءات تدقيق القروض طويلة الأجل : منها

- التأكد من صحة الإجراءات القانونية التي تمت عند القرض ، ومن اعتماد ذلك من شخص أو جهة مسؤولة الإطلاع على العقد الموقع من جهة المقرضة للبنك للتعرف على شروط مثل قيمة القرض ومدته وسعر الفائدة وطريقة التسديد ومواعيدها وغير ذلك؛
- التأكد من وجود أو عدم وجود رهن أو ضمان معين لهذا القرض وفي حالة وجود هذا الرهن أو الضمان على المدقق أن يتأكد من التقارير المرفقة بقائمة المركز المالي قد أشارت إلى ذلك صراحة؛
- تدقق القيود الخاصة باستلام القرض ودفع فوائد وتسديد أقساطه والمستندات المؤيدة لها؛
- الحصول على مصادقة من صحة المقرضة ، يبين فيها قيمة القرض وماتم تسديده منه والرصيد الباقي؛
- التأكد من تطبيق المشروع للشروط الواردة في القرض بدقة والتحري عن أسباب أي اختلاف.

حدث في هذا المجال وكذلك من صحة ظهور أرصدة هذه القروض في قائمة المركز المالي في نهاية العام ضمن بند الالتزامات طويل الأجل[1].

ثانيا : تدقيق ديون قصيرة الأجل : الذمم الدائنة أو الدائنون هم عبارة عن مجموعة من أرصدة الحسابات الشخصية الدائنة تظهر في دفاتر المشروع غالبا نتيجة لعمليات الشراء على الحساب ويتم تخصيص دفتر أستاذ مساعدة لتحليل حسابك هذه المجموعة على أن تخصص لها حساب إجمالي بدفتر الأستاذ إجراءات تدقيق الدائنين.

على المدقق أن يطلب من الإدارة تزويد بنسخ من كشوف تبيين أرصدة الدائنين أو الموردين في نهاية السنة المالية.

مطابقة بيانات هذه الكشوف مع مجموع أرصدة الموردين بدفتر الأستاذ المساعدة دائنين والتحري عن الأسباب الاختلاف.

مقارنة مجموع أرصدة هذه الكشوف بمجموعة أرصدة الموردين بدفتر الأستاذ المساعدة ومع الحساب الإجمالي لها بدفتر الأستاذ العام.

تدقيق اختياري لمستندات عمليات الشراء الأجل ومرد وديتها وعمليات التسديد للموردين وأورق الدفع الصادرة والشيكات ومقارنة ذلك بما تم تسجيله في حساب الموردين بدفتر الأستاذ المساعد.

[1] محمد بوتين، نفس المرجع السابق ، ص 24

الحصول على مصادقة من الموردين عن صحة أرصدة حسابات مع الظاهرة بدفاتر المشروع والتحري عن أسباب الاختلاف.

تتبع التغيرات التي تطرأ على أرصدة الموردين بعد نهاية السنة المالية فقد يظهر فيها ما يؤيد صحة أرصدة الموردين أو ما يقي ذلك.

المطلب الثالث : تدقيق الحسابات التسيير

تدقيق الإيرادات :

- أولا : الرقابة الداخلية على المبيعات :

تعتبر المبيعات (سواء للسلع أو الخدمات) المرجع الرئيسي لإيرادات في أي مشروع لذلك يجب التأكيد من وجود إجراءات رقابية داخلية محكمة على مبيعات وجميع ما يتصل بها من عمليات ومن بين الأهداف:

1- أولا : إن كل الطلبات المستلمة من العملاء قد سجلت وحفظت في ملفات خاصة
2- ثانيا : إن كل عملية بيع بالأجل على الحساب يجب قد صادق عليها شخص سؤول بذلك قبل إتمام عملية شحن السلع أو سداد الخدمات.
3- ثالثا : أن يقوم قسم الحسابات بإرسال مطالب العملاء في الموعد المحدد على أن تحتوي المطالب على المبالغ المستحق والواجب الدفع
4- ر ابعا : إن الإيراد المستلم من العملاء (مدفوعات من المدنين) قد سجل وأودع المصرف أولا بأول
5- خامسا : هناك تقارير دورية لبيان نشاط المبيعات اليومي أو الأسبوعي لإيراد المتحصل.

- ثانيا : أهداف وإجراءات مراجع الإيرادات : وفيما يلي سنعرض الأهداف التي يرمي إليها المدقق من وراء تحقيق الإيرادات مع بيان الإجراءات التي يستخدمها لتحقيق الأهداف.

أ- التأكد من صحة التسجيل المحاسبي للعمليات الخاص بالمبيعات ولتحقيق ذلك يتبع الآتي:

1. فحص عينة من العمليات مستندينا أو حسابيا من أول قيدها في اليومية ومرورا بترحيلها إلى الحسابات وصولا إلى ترصيدها.
2. تتبع العمليات النقدية إلى شروط المبيعات وذلك تسجيل النقدية أولى المستندات المؤدية لعملية البيع مثل إيصالات البيع النقدي.
3. تتبع المبيعات الآجلة إلى لإشعارات الصادرة من قسم الائتمان وإلى الإيصالات البيع الصادرة من قسم الحسابات.
4. فحص واختيار نظام الترقيم التسلسلي لإيصالات البيع وكذلك كشوف الإيصالات (الصادرة)
5. اختيار الحد الفاصل للمبيعات وخاصة المبيعات التي تمت في نهاية الفترة وذلك لتلاقي إدخال مبيعات فترة معنية في فترة أخرى.

ب- التحقق من رصيد الإيرادات ، المبيعات ، وتيار مدى الثبات في تصنيف وتبويب البنود تسجيل العمليات المختلفة للإيرادات يعمل كالأتي:

1) اختيار التبويب السليم للإيرادات والتحقق من أن الإيرادات الخاصة بالنشاط المتعاد قد فصلت عن تلك الخاصة بالنشاط غي المعتاد.

2) التحري عن الأسباب وراء التغيرات الكبيرة في رقم المبيعات من فترة لأخرى إن وجدت.

3) البحث والاستقصاء عن أية بنود غريبة تكون قد أدرجت ضمن الإيرادات والتحقق من نشأتها.

ت- التأكد من أن جميع الإيرادات التي سجلت قد حققت، أكتسبت، فعلا حيث أن كثيرا من الشركات تتعالى في بند الإيرادات بهدف تحسين نتائج أعمالها وبالتالي مركزها المالي ، ولذلك يجب على المراجع التحقق من سياسة الشركة بخصوص نقطة تحقق الإيرادات والتي هي نقطة البيع والتأكد من ثبات التطبيق.

الفرع الثاني : تدقيق المصروفات

أولا : الرقابة الداخلية على المصروفات

1- أن المصروفات قد سجلت وبوبت على أساس المسؤولية أو الوظائف أو أي أساس أخر بشرط ثباته

2- أن هناك مقارنة دورية بين المصروفات الفعلية وبالمعيارية

3- أن كل المصروفات مؤدية بمستندات مصادق عليها.

ثانيا : أهداف إجراءات التحقق من المصروفات :

فيمايلي بعض الأهداف التي يرمي إليها من وراء تحقق من المصروفات وكذلك إجراءات التحقق لوصول إلى هذه الأهداف :

أ. التحقق من صحة تسجيل المصروفات بالدفاتر ولتحقيق ذلك يتبع الأتي :

1- التدقيق المستندية والحسابية لعينة من المصروفات من أول إثباتها في اليوميات المختلفة إلى ترحيلها وترصيدها في الحسابات الخاصة بها.

2- اختيار وفحص قيود الخاصة بتكلفة المبيعات ومقارنة بأوامر الشحن الصادرة حيالها

3- اختيار وفحص كيفية احتساب تكلفة العمل وتتبع الاستقطاعات حتة الوصول إلى صافي المدفوع

4- التأكد من صحة القيود المحاسبية المتعلقة بخصم المسموح به وذلك بمواجعة مدفوعات العملاء مع مراعاة مدى الائتمان الممنوحة.

5- التأكد من وجود تطبيق سياسة واضحة للتفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية واختيار مدى الثبات في تطبيقها.

ب- التحقق من أرصدة حسابات الظاهرة بقائمة الدخل ولتحقق ذلك يتبع الأتي :

1. اختيار مدى ثبات في تبويب وتصنيف المصروفات المختلفة

2. التحري عن أسباب الاختلافات الكبيرة، إن وجدت في أرصدة بعض المصروفات من فترة لأخرى
3. التحري عن أسباب الانحرافات بين المصروفات الفعلية والمصروفات المعيارية.

ت- التحقق من تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات وذلك بإتباع الأتي :

1. تحديد ومعرفة الحد الفاصل للمبيعات وذلك للتحقق من صحة مدى الإيراد
2. تحديد ومعرفة الحد الفاصل للمشتريات وذلك للتحقق من صحة التسجيل المصروفات الخاصة بالفترة تحت التدقيق.
3. البحث عن أي التزامات لم تثبت بالدفاتر وذلك باستخدام نفس الإجراءات التي سبق ذكرها
4. اختيار وفحص حسابات الأصول الثابتة للتحقق من أنه ليس هناك مصروفات قد رسمت والتي كان من المفروض اعتبارها مصروفات إدارية لنفس الفترة

ث- التحقق من أن هناك سياسة واضحة وثابتة لتفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط غير العادي وغير المتكرر[1]

[1] محمد الفيومي محمد علاء الدين محمد الدميري ، أيمن أحمد ، شتيوي ، نفس المرجع السابق ، ص 230 -235

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن التدقيق المحاسبي يعمل على حماية أصول المؤسسة وأموالها وكذا تصحيح الإجراءات الرقابية الموضوعية من طرف الإدارة من خلال قيام المدقق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالاستعانة بمجموعة من الوسائل وفق مراحل وصولا إلى التقييم النهائي لها بإعطاء نصائح للمؤسسة وتعاليق للعمليالت المحاسبية والمالية.

وبعبارة أخرى فإن التدقيق المحاسبي يتأكد من وجود وفعالية التدقيق خاصة وأن المدقق المحاسبي يقوم بالدرجة الأولى بفحص ومراجعة القوائم المالية ، حيث أن صدق القوائم المالية يتأثر بمدى فعالية تدقيق.

الفصل الثالث

علاقة الحوكمة بالتدقيق وآلياته

مقدمة الفصل

تعتبر حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا في جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من الأزمات مالية والانهيارات الاقتصادية.

حيث يعتبر مفهوم الحوكمة كأسلوب لتفادي هذه الأزمات والتقليل من حدتها من خلال الالتزام بمجموعة من الضوابط والأخلاقيات وهي ليست هدفا في حد ذاتها، لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع كمحاربة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وحماية وتنظيم مصالح كل الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.

المبحث الأول :إسهامات التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات

لقد أصبحت الحاجة الملحة إلى دعم حوكمة الشركات والتي ترتكز على التدقيق والتي بدورها تقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذا إدارة المخاطر و بذلك تساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الأول :دور التدقيق في تقييم نظام الرقابة الداخلية

تقوم الشركة بوضع و تصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من إجراءات المراقبة المختلفة و التي ترتبط بالجوانب المالية، المحاسبية، التنظيمية و الإدارية، و ذلك ضمانا لجسن سير العمل في الشركة و التقيد بالسياسات الموضوعة و هذا من أجل تحقيق أهدافها.

فنظام الرقابة الداخلية الفعال يعتبر كدعامة لعملية التدقيق، لذلك يقوم المراجع الداخلي بتقييمه قصد تحديد نطاق عمله. يعتبر السبب الرئيسي لظهور نظام الرقابة الداخلية إلى انفصال الملكية عن التسيير و كذا كبر حجم الشركات وتعقدها الشيء الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية، كما أصبح أمرا ضروريا من أجل المحافظة على الموارد المتاحة للشركة و تحقيق أهدافها.

أولا :نشأة الرقابة الداخلية[1]

في بادئ الأمر كانت لا توجد أهمية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود فصل بين الملكية و الإدارة حيث كانت هناك رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية، فالمالك كان يقوم بالرقابة على أنشطة الشركة، و انحصر مفهوم الرقابة الداخلية في حماية النقدية فقط باعتبارها أكثر أصول الشركة تداولا، و بعد ذلك اتسع نطاقها ليستخدم كمرادف للضبط الداخلي، و الذي يعني تقسيم العمل و تحديد السلطات و المسؤوليات والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة و لذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه" :مجموعة من الوسائل و المقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها و مراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في أصول الشركة وسجلاتها و حساباتها."

كما أن كبر حجم الشركات و تعقد نواحيها الادارية، المالية و التنظيمية، أدى إلى اعتبار نظام الرقابة الداخلية أمرا حتميا للإدارة الحديثة للمحافظة على مواردها المتاحة، كما أن تعقد عالم الأعمال و حدوث الفضائح المالية أدت إلى إعادة النظر في نظام الرقابة الداخلية من أجل تطويره و تحسين فعاليته ليتماشى مع المستندات الحالية.

[1] نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، مصر، 2006 ، ص122

ثانيا :مفهوم نظام الرقابة الداخلية[1]

لقد عرف نظام الرقابة من قبل لجنة حماية المنظمات COSO على أنها العملية المتخذة من طرف الإدارة والموظفين الآخرين من أجل توفير ضمان مقبول لتحقيق أهداف الشركة و فعالية و كفاءة العمليات، و هذا بالإعتماد على التقارير المالية و الالتزام بالقوانين و النظم.

كما نص المعيار الدولي للتدقيق رقم 400 و الخاص بتقدير المخاطر و الرقابة الداخلية على أن نظام الرقابة الداخلية يشمل" :كافة السياسات و الإجراءات التي تتبناها إدارة الشركة لمساعدتها قدر الإمكان للوصول إلى هدف إدارة الشركة، و هو الوصول إلى هدف الإدارة، و هو إدارة العمل بشكل منظم كفء، و المتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول، منع و اكتشاف الاحتيال و الخطأ، دقة و اكتمال السةلات المحاسبية و إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.

و منه يمكن أن نستخلص أن نظام الرقابة الداخلية يتضمن مجموعة من الوسائل تشمل الهيكل التنظيمي السياسات و الإجراءات، الأنظمة و القوانين، الموازنات التقديرية...الخ، و كل ما تراه الشركة ضروري لهذا النظام كمدخلات و التي تحكمها منهةيات و أساليب و تستخدم في ذلك أدوات كمةلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق، التدقيق و الخارجية، و سائر الموظفين في الشركة، وهذا من أجل تحقيق مخرجات ونتائج تعمل على تحقيق أهداف الشركة و المساهمة في تطبيق حوكمة الشركات.

ثالثا :انعكاسات تقييم نظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات[2]

تعتبر وظيفة التدقيق جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام، كما أن دورها تغير من التركيز فقط على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية و مساهمتها في إضافة قيمة للشركة وكذا تقديمها للخدمات الإستشارية، فرأي مدير التدقيق حول كفاية و فاعلية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وشائعا خصوصا مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال و لعل أهمها قانون

Sarbanes-Oxley و تطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلية المعيار رقم 2410 معايير الإبلاغ و التي Criteria for Communicating، نصت على أن رأي المراجع الداخلي يجب أن يشمل بوضوح العناصر التالية:

- معايير التقييم و كيفية استخدامه؛
- المجال الذي يشمله رأي المراجع الداخلي؛
- من الذي يتولى المسؤولية عن انشاء و صيانة نظام الرقابة الداخلية؛
- المجالات الخاصة التي شملها رأي المراجع الداخلي.

و التي من شأنها تحقيق المنافع التالية[1]

[1] عمر علي عبد الصمد، ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات،:دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة المدية 2009، ص81

[2] The Institute Of Internal Auditors, Pratical Consideration Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion Control, USA, 2005, P : 3.

- ضمان الاستمرارية في عملية المراقبة، أن التقييم، التوصيات و التقارير التي تعدها تتم بصفة مستمرة خلال السنة مما يحقق الشعور بالراحة لدى أصحاب المصلحة، كما أن الاستمرار يمكن الإدارة من تنفيذ الإصلاحات و التحسينات في الوقت الملائم؛
- المساهمة في ضمان جودة التنظيم، فتتضمن جودة العمليات الالتزام بالسياسات و الإجراءات و اللوائح الداخلية لضمان انجاز التنظيم لأهدافه بطريقة اقتصادية و فعالة، و للمراجعين الداخليين دور رقابي هام في ضمان الالتزام بتلك الإجراءات و اللوائح الداخلية؛
- تقديم الخدمات الاستشارية، يعتبر المراجعون الداخليون في موقع فريد يمكنهم من تزويد مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق، المراجع الخارجي و أصحاب المصالح بالتحليلات الضرورية، التقييم والتوصيات .ومن ثم فإن وظيفة التدقيق عند تقييمها لنظام الرقابة الداخلية تقدم الدعم والمساهمة من أجل تطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الثاني :دور التدقيق في تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات

تلعب التدقيق دورا مهما في تعظيم القيمة للأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات و ذلك من خلال:

أولا :تعظيم القيمة للعملاء[2]

يضع هذا الدور المراجع الداخلي أمام تحد يتمثل في سعيه لاكتساب مهارات جديدة تساير التطور في مختلف مجالات العمل بالشركة، ليس هذا فحسب بل تطوير آليات تنفيذ مهامه بما يدعم جهود الشركة في تعظيم القيمة أو المنفعة المتحققة للعميل، في إطار تغيير النظرة إليه من مجرد مستهلك لمنتقات و خدمات الشركة إلى شريك في عملية الحوكمة، و طالما أن فاعلية تنفيذ قواعد الحوكمة تتوقف على كفاءة الرقابة الداخلية للشركة .فهنا يتضح بعد آخر لدور المراجع الداخلي في زيادة القيمة المتحققة للعميل، من خلال سعيه إلى التقييم الفعال للنظم الرقابية، و تقديم التوصيات الكفيلة ، مما يضمن برفع مستوى جودتها .

ثانيا :تعظيم القيمة للمساهمين

[1] سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد 01 ، المجلد رقم45 ، جانفي 2008 ، ص9

[2]لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات،2011 ، ص:90

ينوب مجلس الإدارة عن المساهمين في إدارة أموالهم، و هذا يعني أن المجلس مسؤول بالوكالة عن الوفاء باحتياجات و مصالح المساهمين، و المتمثلة في ضرورة الإفصاح عن مدى فعاليته في إدارة ما أوكل إليه من مهام، حيث تمثل التقارير المالية التي يشرف مجلس الإدارة على اعدادها معيارا يتم على أساسه اتخاذ قرارات وسلوكات من طرف المستثمرين الحاليين و المرتقبين، و هنا يتضح دور التدقيق كعنصر فعال في ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية وتعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس إدارة الشركة، و كذا مساهمتها بالتعاون مع الإدارات المسؤولة في الحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركة، و مما يدعم الدور الذي يؤديه فريق التدقيق وجوده في موقع الأحداث يعايشها لحظة بلحظة بالشركة، حيث تساعده هذه الميزة على تدقيق القوائم المالية و التقرير عنها بشكل أكثر تفصيلا من المراجع الخارجي مما يضمن الاستخدام الأمثل لأصول الشركة، و حمايتها من الأخطار التي قد تنشأ نتيجة الغش أو عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات و الاجراءات المطبقة في الشركة[1].

ثالثا :تعظيم القيمة لأصحاب المصالح

يتمثل أصحاب المصالح في الموظفين و الموردين و الدائنين و المجتمع المحيط ككل، الذين لهم مصالح فردية أوجماعية في نجاح الشركة و استمراريتها، فهي التي توفر فرص العمل و تدفع الضرائب و تقدم السلع و الخدمات. فاستمرارية الشركة تمثل تمثل مصلحة مشتركة للمساهمين و الأطراف الأخرى (أصحاب المصالح) المرتبطة و المتأثرة بنشاطها، و لا تتوقف استمرارية الشركة فقط على مدى كفاءة و فعالية عملياتها، بل أيضا على التحسين المستمر لتلك العمليات، و هنا يبرز دور التدقيق الداخلية حيث يمكنها من خلال التقييم لنظم الرقابة الداخلية، و مساهمتها في إدارة المخاطر و تعزيز قدرة المساهمين على مساءلة مجلس إدارة الشركة و الرفع من مستوى كفاءة و جودة عمليات الشركة و تعظيم ما يتولد عنها من قيمة أو منفعة لأصحاب المصالح.

المطلب الثالث :إطار مقترح لتطوير فعالية التدقيق في ظل حوكمة الشركات

يتأسس الإطار المقترح على فكرة إعادة النظر للتدقيق الداخلية من منظور شامل لتحديد الأنشطة المكونة لها، والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ، فالاتصال ورفع التقارير إلى مجلس إدارة الشركة، وتنتهي بالمتابعة ومناقشة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

أولا :التخطيط لعملية التدقيق[2]

ترتكز خطة التدقيق تقليديا على مجال واحد من المخاطر و هي المخاطر المحاسبية و المالية، لذا يتم تصميم الاختيارات للبحث عن هذه الأخطاء، مما يؤثر سلبا على الأنشطة التي تخضع أعمالها للتدقيق لكونها مجزد تحري عن الأخطاء، و من ثم ينظر للتدقيق الداخلية على أنها نشاط يثير القلق و يعطل الأداء و يؤثر سلبا

[1] لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ، مرجع سبق ذكره ، ص:90

[2] لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ، مرجع سبق ذكره ، ص92

عن عمل مختلف الأنشطة الأخرى، حيث يتطلب تحليل وظيفة التخطيط لعملية التدقيق النظر إليها من ثلاث زوايا مترابطة وهي:

- **نطاق التخطيط لعملية التدقيق** :يجب أن تتأسس خطة التدقيق على تقييم كافة مخاطر النشاط، فالسعي للتغلب على هذه المخاطر يولد قيمة أعلى للمساهمين و أصحاب المصالح، بحيث يجب تصميم الخطة بناءا على تأثير هذه المخاطر على عملية تطبيق قواعد حوكمة الشركات ؛
- **إجراءات وضع الخطة بما يضمن فاعليتها من خلال تجارب المستويات الإدارية و التنفيذية مع الجهود المبذولة لتنفيذها** :يجب تقييم المخاطر من خلال استطلاع آراء المستويات الإدارية المختلفة، كما يجب تدقيق استراتيجيات الشركة والخطط التفصيلية،بعد ذلك حصر المخاطر و تصنيفها تبعا لأهميتها، و تصميم إجراءات التدقيق لكل نوع من المخاطر؛
- **تطوير خطة التدقيق** :يجب على فريق التدقيق أن يسعى دائما لتطوير خطة التدقيق، مثلا إذا لاحظ الفريق زيادة في معدل الدوران الوظيفي بسبب الاستقالة، يجب أن يبحث عن حل للمخاطر المترتبة عن ذلك، نظرا لما يمكن أن تتحمله الشركة من تكاليف لتعيين و تدريب موظفين جدد، زيادة على ذلك فقدانها لخيرات ملمة بطبيعة نشاط الشركة، واحتمال انتقالها لشلركات منافسة، مما قد يؤثر على الميزة التنافسية التي تحققها الشركة، ويتمثل دور التدقيق هنا في العمل مع خبراء الموارد البشرية في الشركة، لوضع الحلول الكفيلة بتخفيض معدل الدوران من خلال تدقيق أسس تقييم الأداء و نظام الحوافز المطبقة في الشركة و مدى تأثيرهما على هذا المعدل.

ثانيا :متطلبات تنفيذ خطة التدقيق :

يتم تنفيذ خطة التدقيق وفقا لأربعة متطلبات هي[1]

- **الاعتماد على متخصصين** :المراجع الداخلي ليس خبيرا بكل جوانب أنشطة الشركة، و عدم اعتماده على خبير متخصص عند مراجعته مجالا ما خارج نطاق خبرته، يتطلب ضرورة سعيه لمعرفة طبيعة المجال و الظروف المحيطة به معتمدا على على القائمين بالتنفيذ، فحل هذه المشكلة يتطلب ضرورة الاعتماد متخصصين في المجال المراد مراجعته، ففي المثال السابق الخاص بتدقيق مسببات زيادة معدل الدوران الوظيفي، فان ضم خبير في الموارد البشرية لفريق التدقيق يساهم في التأكد من أن عملية التدقيق تم تخطيطها و تنفيذها بطريقة جيدة، و أن النتائج المتحصل عليها وثيقة الصلة بالموضوع؛

[1] 21 20ص ص ،2007مصر، التجارة، مجلةكلية للقيمة، مضيف كنشاط الداخلية المراجعة فعالية لتطوير متكامل إطار نحو الكاشف، يوسف محمود

- **إتباع مدخل العملية** :على فريق التدقيق إتباع مدخل العملية عند أداء عمله، من خلال تقييم مجموعة الأنشطة المكونة للعملية المراد مراجعتها، للتعرف على نقاط القوة التي يجب تنميتها و الضعف التي يجب التخلص منها في كل نشاط، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق المراد من تنفيذه العملية ككل، حيث يساعد هذا المدخل على تخفيض الوقت اللازم لإنجاز عملية التدقيق و تدعيم و تطوير تقرير الراجعة الداخلية و جعله أكثر قبولا؛
- **إجراء تقييم ذاتي لمخاطر الرقابة الداخلية** :يجب على فريق التدقيق أن يسعى لإجراء تقييم ذاتي لمخاطر الرقابة الداخلية من خلال ورش عمل يشترك فيها أعضاء فريق التدقيق مع المتخصصين في المجال الخاضع للرقابة، يكون هدفها تحديد مخاطر الرقابة الرئيسية فيه، و إيجاد حلول رقابية تقلل من تلك المخاطر؛
- **إستخدام التقنيات الحديثة في التدقيق** :من المعلوم أن استخدام التقنيات الحديثة لا يؤدي إلى دقة وسرعة الإنجاز فحسب، بل يساعد على رفع مستوى جودته، و التدقيق كأي وظيفة يمكن تطويرها بالاعتماد على الأساليب التقنية الحديثة من خلال السعي للوصول لمعلومات عن أفضل التطبيقات ووضعها كهدف يجب تحقيقه، خاصة مع اتساع نطاق تبادل المعلومات عن أفضل التطبيقات في مختلف المجالات .

ثالثا :الإتصال و رفع التقارير إلى مجلس إدارة الشركة

تؤثر تقارير التدقيق على العلاقة بين إدارات الشركة و فريق التدقيق، فقد تؤدي إلى توتر هذه العلاقة نظرا لتركيزها على الأخطاء و الجوانب السلبية للأداء، و هو ما يزيد من احتمال عدم تنفيذه هذه الإدارات لما يرد في تقارير التدقيق من توصيات، و للتغلب على هذه المشكلة يجب :[1]

- أن تتضمن التقارير تعليقا عن الجوانب الإيجابية في العملية التي تمت مراجعتها، من خلال ذكر الجهود المبذولة من طرف إدارات الشركة في السهر على تطبيق قواعد الحوكمة، و من ثم تكون أكثر قبولا وتحفيزا لتنفيذ ما ورد بها من توصيات؛
- يجب أن تكون التقارير معبرة اختصار و دقة عما يريد فريق التدقيق توصيله للةهة التي تستلم التقرير.

[1] محمود يوسف الكاشف، نحو إطار متكامل لتطوير فعالية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة، ملرجع سبق ذكره ص22

رابعا :المتابعة و مناقشة لجنة التدقيق

لضمان استمرارية نجاح وظيفة التدقيق كآلية لتفعيل حوكمة الشركات يجب أن تكون هناك مناقشة بين إدارة التدقيق و مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق، لتقييم أداء فريق إدارة التدقيق من خلال مطابقتها بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة منها على سبيل المثال [1] :

- هل حققت إدارة التدقيق أهدافها من منظور مجلس الإدارة الممثل لحقوق المساهمين؟
- هل ساعدت إدارة التدقيق على التحكم في المخاطر التي تعرضت لها الشركة؟
- هل كانت التوصيات التي قدمتها إدارة التدقيق حول وضعية الشركة ملائمة؟
- هل تتسم نتائج التدقيق و تقاريرها بالدقة؟

المبحث الثاني: إسهامات التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى متطلبات التدقيق المحاسبي لتحقيق الحوكمة في المطلب الأول، وإلى العلاقة بين التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات في المطلب الثاني التدقيق المحاسبي كآلية لتحقيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: متطلبات التدقيق المحاسبي لتحقيق حوكمة الشركات

هناك مجموعة من المتطلبات للنظام المحاسبي يمكن أن تساهم في تفعيل حوكمة الشركات، يمكن في النقاط التالية:[2]

- ✓ ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه ومحاولة تكييف مختلف قوانين البورصة معه؛
- ✓ التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال منتديات وملتقيات وتوعية مختلف الشرائح المعنية بأهميته في دعم سير السوق المالي الجزائري؛
- ✓ تحديد مختلف القوانين والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وصلاحية وتنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية؛
- ✓ ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية وغير التسييرية المرتبطة بهذا النظام؛
- ✓ وتجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة ومختلف الكتابات والكتب التي من شأنها المساعدة في تكوين إطارات وكوادر عن هذا النظام الجديد؛

[1] محمود يوسف الكاشف، نفس المرجع ص24

[2] قورين الحاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في ظل تبني نظام المحاسبية المالية ودورها في النهوض بالسوق المالي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع وآفاق، أم البواقي، الجزائر، يومي 7-8 ديسمبر 2010، ص12-15

- ✓ تطوير والاعتماد على نظام فعال لانتقال المعلومات والتي يسمح بانتقال المعلومات بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجنيدها بالطريق التي تتلاءم مع هذا التدقيق المحاسبي الجديد؛
- ✓ مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة؛
- ✓ ضرورة تبني التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة التي من شانها تفعيل أنظمة المعلومات وبالخصوص نظام المعلومات المحاسبي الجديد؛
- ✓ تكثيف التوعية بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على سوق الأسهم وخصوصا على صغار المستثمرين؛
- ✓ ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية مع التقارير أربع سنوية والمستوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه الشركات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الأسهم؛
- ✓ سرعة تفعيل شركات الوساطة المالية في الجزائر، والتي تهدف إلى تقديم خدمة للمستثمرين وخصوصا صغار المستثمرين سوق في الأسهم؛
- ✓ يجب على الهيئة المختصة في المحاسبة أن تلزم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام الشركات بالإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنسب والمؤشرات التجارية والتي أثبتت الدراسة الفائدة منها للمستثمرين؛
- ✓ فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع المهنيين الأجانب خاصة مع المكاتب الكبرى للاستشارة والتفوق والسماح لهذه المكاتب بالتأشير والمصادقة على الحسابات، باعتبار أن العولمة وتحرير المهنة سيلحق في المستقبل، وكذلك وضع الاستراتيجيات الواجب إتباعها من اجل وضع مهنة المحاسبة التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية، من أجل الوصول إلى الهدف المتمثل في ضمان أن المحاسبين الجزائريين بإمكانهم تعظيم تنافسية مؤسساتنا على السوق الدولية؛
- ✓ تعزيز الشفافية والإفصاح: من خلال العمل على زيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر ولتعزيز الشفافية والإفصاح بحيث يجب: إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية، حساب أرباح وخسائر، تقرير تدفق نقدي،... الخ) مدققة، وميزانية وحساب أرباح وخسائر ربعيه (غير محققة بالضرورة) في فترة لا تتجاوز 10 أيام أو شهر عن انتهاء الفترة، وأن تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة؛

- ✓ أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة.

التأكيد على إتبا ع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية...الخ) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة، مفهومة، غير مضللة، وقابلة للتحليل المالي.

- ✓ التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الربعية خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الإجمالية وبالسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية والتمكن من عمل تحليل مالي ذو معنى، إن ما تراه الآن من إفصاح عن المعلومات وطرق تبويب في التقارير المالية لكبرى الشركات لا يبعث على الارتياح أبدا، لا يمكن للمحللين من تحديد المركز المالي لشركة، وبالتالي لا يوحي بالكثير من الثقة للمستثمرين الحائزين على وعي استثماري؛
- ✓ تطوير صناعة التحليل المالي والاستثماري: من خلال العمل على تشجيع تأسيس وتطوير خبرة تعمل في صناعة التحليل صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقديم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

المطلب الثاني: التدقيق المحاسبي كآلية لتحقيق حوكمة الشركات

إن المؤسسات العابرة للقارات لها دور أساسي في تنمية وتنشيط الأسواق المالية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على مدى توافر المعلومات الاقتصادية عن الوحدات الاقتصادية، وذلك بهدف مساعدة المستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تتعدد مصادر الحصول على هذه المعلومات ومن أهمها المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم والتقارير المالية للوحدات الاقتصادية المساهمة، لما لها من دور هام في تنشيط أسواق المال، حيث أن الاهتمام بنوعية المعلومات والإفصاح عنها يعتبر عامل مؤثر في توفير سوق مالية نشيطة وإذا أرادت الجزائر تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير السوق المالية المحلية عليها استقطاب المستثمرين الأجانب، ومن أجل تحقيق تلك لابد من تهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي فعملت الجزائر على تبني نظام محاسبي مالي جديد يسهل عمل المستثمر الأجنبي ويساعد على بناء سوق مالي يمتاز بالشفافية وهذا ما يتفق مع مبادئ الحوكمة.[1]

من خلال ما سبق يعمل التدقيق المحاسبي على غرس مبادئ الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية، من خلال مبادئها للمعاملة العادلة للمساهمين وحفظ حقوق المساهمين والإفصاح والشفافية، وهذا ما يهدف إليه التدقيق المحاسبي وتسعى الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي SCF والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS - IFRS إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها جذب الاستثمارات الأجنبية التي تحتاج إلى تقارير وقوائم مالية محاسبية صادقة وشفافة من شأنها توفير المعلومة المحاسبية المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وهذا ما تسعى إليها الحوكمة، وكذلك تعزيز الثقة في السوق المالي وإرساء قواعد الشفافية والمصداقية على حسابات

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات الجزائرية خلال 2009-2010، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص100

المؤسسات المقدمة لمساهميها كما يعتر تبني التدقيق المحاسبي خطوة مهمة وفعالة نحو تفعيل بورصة الجزائر لما لها من نور تنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات على الدخول إليها والاعتماد عليها في عملية التمويل، وهذا هو الهدف من وراء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية والتي جات كنتيجة لانفتاح البورصات وأسواق المال عالميا خاصة في ظل تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى اقتراب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما أن هناك قصور في خدمة كل مستعملي المعلومات المالية والمحاسبية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم.

إن العلاقة بين الحوكمة والتدقيق المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة فالتدقيق المحاسبي الجديد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة، وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة بها في الجزائر هذه العلاقة بينهما والتي تنص على أنه يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية المتضمن SCF تدعمها المادة العاشرة من القانون 07-11 يفرض الاعتماد على الشفافية عند جمع SCF والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها، أي معالجة المعلومات وعرضها في القوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمد عليها في اتخاذ القرارات. إن تدعيم الحوكمة في الجزائر بوجود SCF كان وراءه مجموعة من الأسباب منها:

- ✓ تلاقي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام القديم الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي ولا يتناسب مع الاقتصاد الحديث؛
- ✓ ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح؛
- ✓ محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية مما يسهل، أولا قراءة المعطيات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وثانيا ضمان عدم تغرر واختلاف القواعد المحاسبية والمالية المعمول بها في الجزائر مع القواعد المعمول بها في بلده الأم؛
- ✓ الإعلان بشكل واضح عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية؛
- ✓ التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية

الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين المحليين والأجانب من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.

في الوقت الراهن أصبح ضروريا على كل الكيانات الاقتصادية مواكبة التطورات الحاصلة في كل المجالات ولا يمكن أن يتحقق هذا نظام المعلومات المحاسبية للكيان من خلال جملة من جملة من الإجراءات التي تستعمل مكمل الموارد المتاحة والأدوات المتوفرة لتوصيل المعلومة في الوقت المناسب واستغلال الفرص لضمان المستثمرين الحالين وجلب مستثمرين جدد ويمكن تلخيص أهم الخطوات في:[1]

- ✓ اهتمام المؤسسات الاقتصادية بتصميم نظم المعلومات المحاسبية وتطورها من خلال الاستعانة بالإعلام الآلي ومختلف البرامج التي تساعد على جمع مختلف البيانات؛
- ✓ تعزيز القانون الداخلي للكيان بمجموعة من القوانين والتشريعات التنظيمية التي تساعد على إتاحة المعلومات لكل المستخدمين وتحقيق الإفصاح والشفافية لضمان الحوكمة؛
- ✓ ربط الهيكل التنظيمي للكيان بنظام المعلومة المحاسبية حتى يوفر المعلومة اللازمة لتحيق أهداف الإدارة؛
- ✓ توفير معلومات مناسبة في الوقت المناسب مع مراعاة الجانب الشكلي وإظهارها في شكل تقارير دورية أو مرحلية تحتوي على معلومات سهلة الفهم قابلة للمقارنة واقعية ومعبرة.

ويمكن تلخيص جودة المعلومة المحاسبية من خلال الشكل التالي:

[1] بحري علي، عسلي نور الدين، أثر تحقيق الحوكمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 4-5 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص: 13-14.

الشكل رقم (III-01): خصائص جودة المعلومة المحاسبية

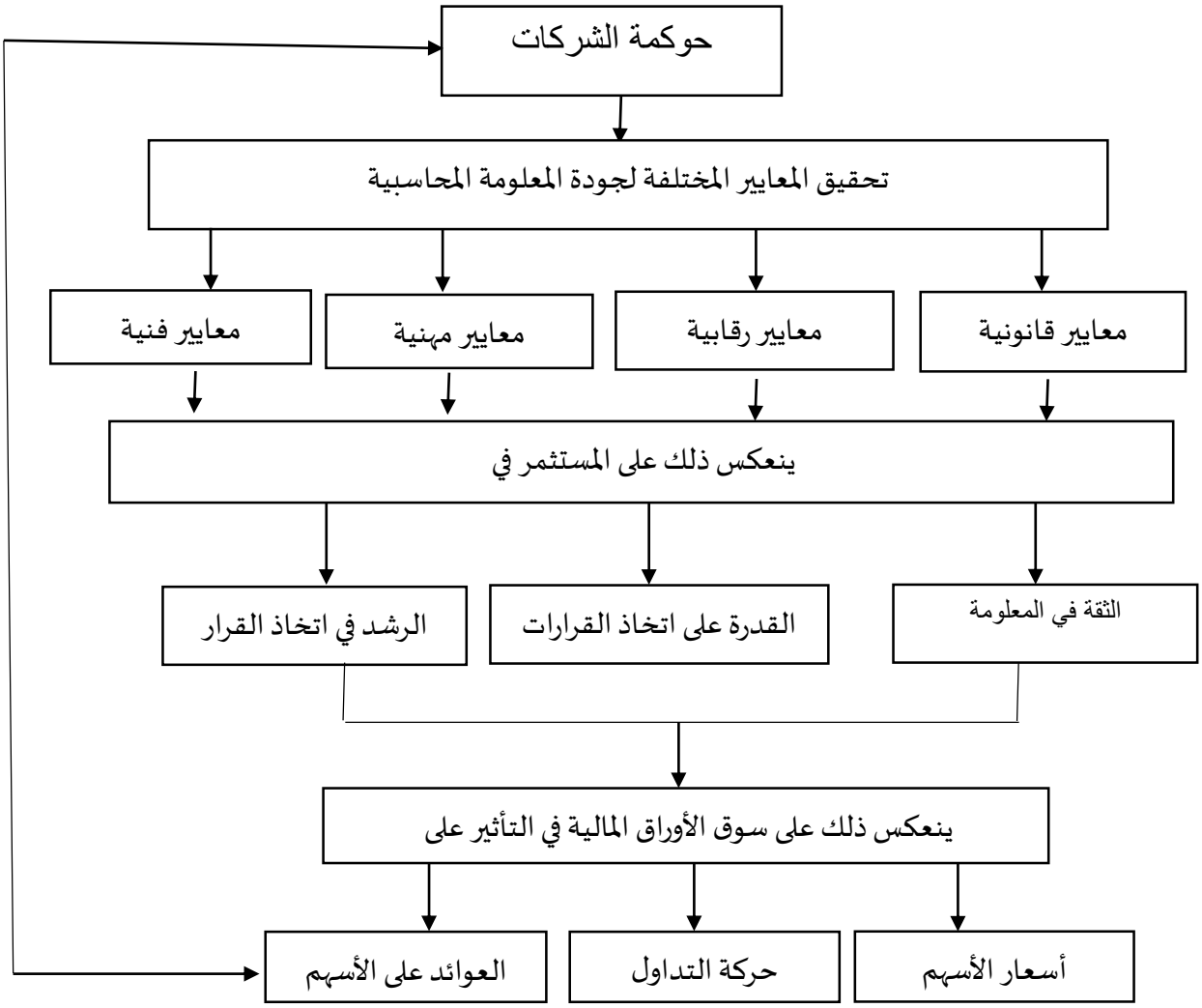

المصدر: بحري علي، أثر تحقيق الحوكمة على جودة نظام المعلومات المحاسبية في ظل التدقيق المحاسبي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، المسيلة، الجزائر، يومي 4-5 ديسمبر 2012، ص: 15.

- ✓ إن إنتاج المعلومة المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من طرف الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هذه الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي نفس الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد في كفاءة السوق المالية، ويعتبر نشر المعلومات المحاسبية بطريقة سليمة.

خلاصة الفصل:

إن مفهوم حوكمة الشركات يعزز الإفصاح والشفافية الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لجلب الاستثمارات والمساعدة في محاربة الفساد ومنع الأزمات والانهيارات المالية، وهي وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين ومقرضين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، وتحقيق الحماية للمساهمين واعطائهم صلاحيات أكبر، كما تهدف إلى تطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والمصداقية والشفافية، من خلال تفعيل الرقابة على الأداء وتدعيم المساءلة، وتتجلى أهمية حوكمة الشركات بأنها تكون في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، وتسعى إلى رفع كفاءة أداء المؤسسات.

كما يعتبر التدقيق المحاسبي خطوة مهمة وكبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية لدى المؤسسات مع توجهات المعايير المحاسبية الدولية الموحدة مما يستوجب توقع حدوث آثار عميقة في الممارسات المحاسبية السابقة للوصول جودة معلومة المعلومة المحاسبية والمالية تتسم بالمصداقية والقابلية للفهم والمقارنة مع الإشارة إلى أن هذا التطبيق سوف يصدر عنه تأثيرات وتغيرات مما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.

يعتبر التدقيق المحاسبي خطوة مهمة وكبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية لدى المؤسسات مع توجهات المعايير المحاسبية الدولية الموحدة مما يستوجب توقع حدوث آثار عميقة في الممارسات المحاسبية السابقة للوصول جودة معلومة المعلومة المحاسبية والمالية تتسم بالمصداقية والقابلية للفهم والمقارنة مع الإشارة إلى أن هذا التطبيق سوف يصدر عنه تأثيرات وتغيرات مما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.

كما أن التغيرات البيئية تؤدي إلى تغيرات في الاحتياجات من المعلومات بمعنى أنه نتيجة لكون المؤسسة تنشط بيئة ديناميكية يجعلها عرضة لصرف أموال معتبرة تكون دون جدوى إذا حدثت تغيرات في بيئتها ، كما أن أصعب تحدي يواجه أنظمة المعلومات في المؤسسات هو التطور السريع في علم تكنولوجيا الحاسبات الآلية و يؤدي هذا التطور إلى تقادم نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي بعد فترة قصيرة هذا يجعل المؤسسة أمام خيارين إما تغيير النظام و هذا يترتب عنه أعباء مالية تضطر المؤسسة على تحملها و إما أن تبقي على الأنظمة كما هي و هو ما يؤدي إلى استخدام نظم معلومات أقل حداثة لفترة من الزمن.

و بالتالي يمكننا أن نقول في الأخير أن الأنظمة التي أوردناها ضمن أنظمة المعلومات الجديدة يمكن أن تكون هي الأخرى أنظمة قديمة بعد فترة وجيزة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي أعقبت الأزمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات، وأزمة شركة إنرون الأمريكية وشركات أخرى في بداية الألفية، وبعد القيام بدراسات من هيئات دولية والوقوف على حقيقية تلك الأزمات ومسبباتها، تم التوصل إلى نتيجة مفادها افتقار تلك الاقتصاديات وتلك الشركات إلى أنظمة حقيقية تتوافق ومبادئ الإدارة المعاصرة التي تتطلب الشفافية في التعامل والاحترام الضروري لحقوق الآخرين وإحساس المسئولين والمديرين بمسؤولياتهم تجاه الشركات وتجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة.

وعلى إثر ذلك سارعت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات المحلية إلى إصدار مبادئ ومواثيق تعزز من تطبيق معايير الحوكمة الجيدة بالشركات التي تفيد بدورها في اتخاذ القرارات المالية لتلاقي حدوث أزمات وانهيارات أخرى تضر بكثير من الأطراف، وذلك ما قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 2004 وهي مبادئ عالمية وملائمة لأنماط ونماذج الحوكمة في العالم.

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد مناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الأزمات المالية، وما لها من مساهمة في اتخاذ القرارات المالية من خلال الشفافية والإفصاح، وعلاج ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى إهمال المسئولين في الشركات لعنصر المسؤولية وضرورة ضمان وحماية حقوق الآخرين، هذه الأسباب عالجتها مواثيق الحوكمة التي تم إصدارها من طرف الدول والشركات لسد الثغرات السابقة، حيث أن ذلك يعود بالفائدة والمصلحة على الشركات وأصحاب المصالح وعلى الاقتصاد ككل.

يعتبر الدقيق المحاسبي في ظل مفاهيم حوكمة الشركات في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري لهو أمر صعب فمن ناحية نجد أن تطبيق هذا النظام لم يكن سوى قبل سنتين ونحن نعلم أن مثل هذه الأنظمة تتطلب فترة زمنية كافية للحكم على مدى ايجابية تطبيقها أو سلبيته، ومن ناحية أخرى نجد أن كل من البورصة والتدقيق المحاسبي لا يعملان في معزل عن باقي الأنظمة الأخرى، فلا يمكن أن يعطي التدقيق المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولا سيما افتقارها إلى مسيرين يعون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، كما لا يمكن للبورصة أن تزيد حركة نشاطها في بيئة تفتقد الى ثقافة استثمارية لدى الأفراد فالفرد الجزائري يفضل اكتناز أمواله أو استثمارها في شراء معدن نفيس أو عقار بدل استثمارها في أوراق مالية، كما لا يمكنها أن تعمل في بيئة تسودها كل أنواع البيروقراطية والمحسوبية وتغيب فيها كل أنواع الشفافية والموضوعية في اتخاذ القرارات.

اختبار فرضيات البحث:

- يهتم التدقيق المحاسبي بتسجيل وتصنيف وتبويب المعاملات المالية، والتقرير عنها إلى مستخدميها، وتنصب هذه المعاملات المالية في الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات ويكون المنتج النهائي لهذا النظام (مخرجات النظام) متمثلة في قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وموقف كل من حسابات المدينين والدائنين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى
- تقوم االتدقيق المحاسبي بد ور فعال في إدارة المخاطر عن طريق تحديد و تقويم المجالات التي تكون عرضة للمخاطر داخل الشركة، وكذا التحقق من نظام الرقابة الداخلية عن طريق تحديد نقاط القوة و الضعف، مما يساهم في تطبيق حوكمة الشركات، وبالتالي الحكم على صحة الفرضية.
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة و المتمثلة في تطبيق حوكمة الشركات عن طريق وضع خلية خاصة بالمراجعة الداخلية تسهر على رقابة أعمال الشركة المالية الإدارية، والتي تقوم بدور كبير في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وذلك عن طريق ضمان المستوى الكافي من الإفصاح من خلال ضمان العدالة في وصول المعلومات الواردة في التقارير إلى المساهمين و كذا أصحاب المصالح لتزويدهم بما يساعدهم في اتخاذ قراراته وبالتالي الفرضية محققة.

نتائج البحث:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في حماية حقوق أصحاب المصالح الآخرين من خلال المسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها الشركات ومساهمتها في دفع التنمية المستدامة والعمل على مكافحة كل أشكال الفساد داخل مؤسسة مطحنة النجاح.
- ✓ إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المجموعة من المبادئ تخص حوكمة الشركات سنة 2004 والتي تعتبر معايير شاملة تناسب نموذجي الحوكمة في العالم ومدى تطبيقها في المؤسسات الجزائرية مثل مؤسسة مطحنة النجاح.
- ✓ ضعف الشفافية والإفصاح وقصور أنظمة التدقيق للشركات أدى إلى ظهور موجات كبيرة من المشاكل التي تهز بمصالح المؤسسة.
- ✓ إن تناسق قواعد حوكمة الشركات وملائمتها يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ القرارات المالية السليمة من خلال الشفافية والافصاح الكافي داخل المؤسسة.
- ✓ محاربة الفساد في المؤسسات يحتاج إلى تطبيق حوكمة الشركات وتفعيل دورها في دعم الشفافية وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال التدقيق المحاسبي.

- ✓ يهدف التدقيق المحاسبي إلى إعداد قوائم مالية تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتزود مستخدمي هذه القوائم بكافة المعلومات الصحيحة والشفافة التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم.
- ✓ من خلال تطبيق التدقيق المحاسبي تكون المؤسسات الجزائرية قد امتلكت نظاما محاسبيا متوافقا مع المعايير المحاسبية الدولية ومواكبا للتطورات العالمية كما يسهل عملية تفعيل حوكمة الشركات ومن خلال الاطلاع على القوائم المالية التي ستوفر معلومات مالية صادقة عن المؤسسة وكسب ثقة المستثمرين من خلال جودة المعلومة المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.
- ✓ تعتبر المعلومة المحاسبية من المحددات الرئيسية لدراسة حوكمة الشركات، فمن خلال التدقيق المحاسبي توفير ما يحتاج إليه مستخدمو المعلومات والبيانات لاتخاذ القرار، فإن قيام المؤسسات في التوسع بالإفصاح يكفل تحقيق متطلبات حوكمة الشركات في المؤسسات مما يساهم في رفع الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية وجلب الاستثمار.

توصيات البحث:

بناءا على هذه النتائج فإن توصيات البحث تتمثل فيما يلي:

- تحقيق الفصل بين ملكية الإدارة في المؤسسة بما يضمن توفر إدارة كفؤة ومستقلة.
- تحقيق العدالة بين المساهمين في الحصول على والحقوق الأخرى.
- ضرورة توسيع دائرة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية.
- يجب دعم عمليات الشفافية والإفصاح لجمهور أصحاب المصالح، وهذا بقيام الشركات بالدعم المالي والمعنوي الكافي للتطبيق الجيد للشفافية والإفصاح.
- العمل على إشراك كل الفاعلين في التدقيق المحاسبي من أجل ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والاستفادة منها.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات. ولهذا الغرض فإن من الآفاق الواعدة لهذا البحث:

- ✓ دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ دراسة مقارنة لحوكمة شركتين ذات قاعدة عريضة من المساهمين وفي إطار سوق مالي أكثر كفاءة.
- ✓ أهمية المؤشرات الجيدة للحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ تقييم وضعية الشفافية والإفصاح بالمؤسسات الجزائرية اعتمادا على المؤشرات الدولية انطلاقا من قواعد حوكمة الشركات.
- ✓ أثر حوكمة الشركات على التدقيق المحاسبي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007
- أمين السيد أحمد لطفي، دراسة متقدمة في المراجعة و خدمات التأكد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007
- حسين القاضي ،مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008
- خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية و العملية، دار وائل ،عمان ، الاردن، الطبعة الرابعة
- خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات ، دار النشر ، عمان ، الأردن ،2001
- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل ،عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2009
- زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009
- زهير عيسى ، تدقيق الحسابات الإجراءات العلمية ،دار البداية للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ،2015
- طارق عبد العال حماد، حوكمة شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر،2008
- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الإعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006-2007
- عدنان حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، مصر،2007
- غسان فلاح المطارنة ، تدقبق الحسابات المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان
- كمال الدين الهراوي ، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ،2001
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات:الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2005
- محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشام مشاك التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007
- محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003

- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
- نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، مصر،2006
- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان2000

❖ **الرسائل والاطروحات الجامعية**

- أشرف درويش أبو موسري، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008
- حمادي نبيل، التدقيق الداخلي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، الشلف، الجزائر، 2006-2007
- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات الجزائرية خلال 2009-2010، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012
- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة المدية2009
- لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات،2011
- ممدوح محمد العزايزة، مدى تطبيق المصارف الوطنية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009

❖ **الملتقيات العلمية**

- أبو حفص رواني، مهدي شرقي، الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال، تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عنابة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر، 2009
- أمال عباري والأخرون، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012

- بتول محمد نوري ،علي خلف سلمان ،حوكمة المؤسسات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي للإبداع و التغيير النتظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، 18 و 19 ماي2011
- بحري علي، عسلي نور الدين، أثر تحقيق الحوكمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية يومي 4-5 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر
- براق محمد، قمان عمر، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرّقابية الداخلية والخارجية للحدّ من الفساد المالي والإداري، بطاقة مشاركة في ملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2012
- بن ثابت علال، بن جاب الله محمد، المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006
- بن عيشى عمار وأخرون، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي،7-8 ديسمبر2010
- حامد نور الدين، ساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر،6-7 ماي 2012
- حسيالٍ رقية وآخريات، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري جامعة محمد خيضر بسكرة ماي2012
- صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرر الإستثمار، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواق 7-8ديسمبر2010
- فيروز شين، نوال شين، دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012

- قورين الحاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في ظل تبني نظام المحاسبية المالية ودورها في النهوض بالسوق المالي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع وآفاق، أم البواقي، الجزائر، يومي 7-8 ديسمبر 2010

- قوشي العيد، وليد بن تركي، دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012
- كمال بوعظم، زايدي عبد السلام، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول، الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عنابة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر، 2009

❖ **المجلات والدوريات العلمية**

- إبراهيم كاهين ،"المحاسبة والمراجعة كمهنة متقدمة"،مجلة المحاسبون، العدد 20 ،الكويت 2013
- سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد 01 ، المجلد رقم45 ، جانفي2008
- فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2006
- محمود يوسف الكاشف، نحو إطار متكامل لتطوير فعالية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة، مجلة كلية التجارة، مصر،2007

- المصطلحات الحديثة قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و غيرها أتى بها النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 19،الصادرة 25 /2009/03
- الأرقم عبد الحفيظ، بن فليس أحمد، مراقبة و مراجعة الحسابات، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2001
- مها محمود رمزي ريحاوي، شركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات حالة دراسية لشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، 2008

❖ **النصوص القانونية**

- القانون 01 - 10 ، العدد 42 المؤرخ في 2010 / 07 / 19
- القانون 08 - 91 ، العدد 20 المؤرخ في1991 / 05 / 01

❖ **ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

- Charles Oman, Steven Fries et Willem Buiter**, La gouvernance D'entreprise dans les pays en développement, en transirons et les économies émergentes**, Centre de développement de L'OCDE, Cahier de politique économique N°23, 2003
- Daoudeyousefmatin, Internal Aaudit Manual, Qccording to International standars, Lunion des banquesarabes, Loubnane, 2007
- Daoudyousefsobh, Internal Audit Manual,According To International Stondards,Le union des Bonquearabes,loubnan,2007
- L-LOINNEL .G ET GERARD.V, Audit et control interne, aspects financiers – opération et stratégiques
- The Institute Of Internal Auditors, Pratical Consideration Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion Control, USA, 2005

الملخص

اكتست حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة الكثير من الأهمية منذ انفجار الأزمات المالية المتعاقبة وإفلاس العديد من الشركات بسبب انتشار الفساد ونقص الإفصاح والشفافية عند إظهار المعلومات والبيانات التي تعبر عن حقيقة أوضاع المؤسسات، هذا ما أدى إلى نشوء الحاجة على وسيلة تعيد الثقة في التقارير والكشوفات المالية التي تتضمن هذه المعلومات، وتضمن جودتها ومصداقيتها وذلك من خلال تطبيق الحوكمة، لذا تسعى الجزائر إلى تطبيق الحوكمة بفعالية وبلوغ هذه الجودة في المعلومات، إذ يعتبر النظام المحاسبي المالي المتضمن عرض القوائم المالية وفق المبادئ والاتفاقيات التي جاء بها وخصائص المعلومة المالية والمحاسبية وهذا ما جعله أكثر إفصاح وشفافية لهذه المعلومات التي يجب أن تعرض في القوائم المالية وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الإفصاح والشفافية مما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات، حيث يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة. ونحاول في الجانب الميداني من البحث معرفة مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات، في مؤسسة مطحنة النجاح حمو مستغانم.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، التدقيق المحاسبية.

Résumé:

Au cours des dernières années, le gouvernement d'entreprise a pris beaucoup d'importance depuis l'apparition de crises financières successives et la faillite de nombreuses entreprises en raison de la corruption, du manque de divulgation et de transparence dans la présentation des informations et des données reflétant la réalité de la situation des institutions, d'où la nécessité de rétablir la confiance dans les rapports et les déclarations financières. Ceci inclut les informations et en assure la qualité et la crédibilité à travers l'application de la gouvernance, de sorte que l'Algérie cherche à appliquer efficacement la gouvernance et à atteindre cette qualité d'information. Le système de comptabilité financière qui inclut la présentation des états financiers conformément aux principes et conventions Cela a conduit à davantage d'informations et à une plus grande transparence de ces informations, qui devraient être présentées dans les états financiers, ce qui conduit à une amélioration de la divulgation et de la transparence, contribuant ainsi à l'activation du gouvernement d'entreprise, où la divulgation et la transparence constituent l'un des principes de gouvernance les plus importants.

Sur le plan pratique, nous essayons de déterminer la contribution du système de comptabilité financière à l'activation de la gouvernance d'entreprise chez SARL MINOTERIE EL NADJAH HAMOU.

Mots-clés: Système de comptabilité, Gouvernance d'entreprise, Révélation comptable, Audit comptable.